المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵙⵓⵎⴰⵔ
ⴰⵎⴰⵙⵙⵏ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⴰ

خطة العمل الوطنية
للنهوض بالشيخوخة النشيطة
تحت شعار
"من أجل شيخوخة نشيطة"
2030-2023

www.social.gov.ma

دجنبر 2023

الفهرس

مقدمة: 9

الجزء الأول: تشخيص وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب 15

الوضعية الديمغرافية: 17

الوضعية الاجتماعية 17

الوضعية الاقتصادية: 26

المشاركة 29

المسنون والتكنولوجيا الحديثة 29

البرامج الاجتماعية في إطار ورش الحماية الاجتماعية وتلك المتخذة جراء زلزال الحوز: 30

الجزء الثاني: خلاصات التشخيص: المكتسبات والرهانات 35

المكتسبات: 37

الإشكالات المطروحة: 46

الرهـــانات 47

الجزء الثالث: أهداف ومرتكزات ومرجعيات خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة 49

الأهداف 51

المرتكزات 51

التوصيات الداعمة 54

المبادئ والرؤية المعتمدة في إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة: ... 56

الجزء الرابع: محاور خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة: 57

المحور الأول: تعزيز المشاركة وتثمين خبرات الأشخاص المسنين 60

المحور الثاني: تعزيز الحماية الاجتماعية والنهوض بالشيخوخة السليمة 63

المحور الثالث: تطوير بيئة تمكينية للأشخاص المسنين 66

المحور الرابع: تطوير التشريعيات والقوانين الداعمة لحقوق الأشخاص المسنين 69

المحاور العرضانية: تتضمن 12 تدبير 70

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

« واستكمالا لورش الحماية الاجتماعية، ننتظر الشروع نهاية هذا العام، كما كان مقررا، في منح التعويضات الاجتماعية، لفائدة الأسر المستهدفة، ونأمل أن يساهم هذا الدخل المباشر، في تحسين الوضع المعيشي لملايين الأسر والأطفال، الذين نحس بمعاناتهم، وستشكل هذه الخطوة، إن شاء الله ركيزة أساسية في نموذجنا التنموي والاجتماعي لصيانة كرامة المواطنين في كل أبعاده ....»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش،

السبت 29 يوليوز 2023

إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها.

فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصلاحها توازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة.

لذا، ما فتئنا نعمل على تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى. ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

وسنشرع، بعون الله وتوفيقه، في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة.

ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين».

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الجمعة 13 أكتوبر2023.

مقدمة:

يعرف العالم تحولات غير مسبوقة على العديد من المستويات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد تسارع خلال العقود القليلة الماضية نسق هذه التغيرات، وازداد عمقها وأثرها على التنظيم المجتمعي والعلاقات بين الأفراد والأجيال وعلى نوعية العيش وظروفه.

والمغرب كغيره من دول العالم ليس بمنأى عن هذه التحولات السوسيو-ديمغرافية التي تتميز بارتفاع شيخوخة السكان، مما يؤثر على الأسرة والمجتمع وعلى العلاقات بين الأجيال، وكذا على جودة عيش الأشخاص المسنين، حيث أن هذه التحولات والتغيرات الاجتماعية العميقة التي تشهدها الهياكل الأسرية وأشكال التضامن الأسري والمجتمعي تثقل كاهل الأسر، الأمر الذي يستدعي اتخاذ تدابير وإجراءات لمواجهة التحديات والانتظارات المطروحة.

حيث إن إرادة المملكة المغربية والتزامها للنهوض بأوضاع الأسرة عموما والأشخاص المسنين وحمايتهم بشكل خاص، أصبح اليوم واقعا ملموسا تعكسه مختلف التوجهات السياسية والاستراتيجية التي اتخذتها المملكة، وذلك انسجاما مع دستور المملكة لسنة 2011 الذي نص في الفصلين التاليين:

- **الفصل 31:** تعمل الدولة والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في:
  - العلاج والعناية الصحية؛
  - الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.
- **الفصل 34:** تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

- معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها.
- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

كما أن التوجيهات الملكية السامية أرست أسس الدولة الاجتماعية ودشنت ثورة اجتماعية حقيقية وأحدثت جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، وشكلت الإطار المؤطر للحكومة لبناء مغرب **«الكرامة والإدماج والإنصاف»**، من خلال وضع مقاربة جديدة تجعل من الاهتمام بالأسرة مغزى كل تدخلاتها لاسيما تعميم ورش الحماية الإجتماعية.

«فالتزام المملكة المغربية بالنهوض بحقوق الإنسان على المستوى الوطني، لم يتوقف عند تكريسها الدستوري فحسب، بل أصبح ركيزة للسياسات العمومية، ومحددا رئيسيا للاختيارات الاستراتيجية، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وإن تشبثنا الراسخ بالدفاع عن هذه الحقوق وتكريسها، لا يعادله إلا حرصنا الوطيد على مواصلة ترسيخ وتجويد دولة الحق والقانون وتقوية المؤسسات، باعتباره خياراً إرادياً وسيادياً، وتعزيز رصيد هذه المكتسبات، بموازاة مع التفاعل المتواصل والإيجابي مع القضايا الحقوقية المستجدة، سواء على المستوى الوطني أو ضمن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان».

مقتطف من رسالة سامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة للمشاركين في المناظرة الدولية بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول موضوع: «30 التزام كونيا من أجل الكرامة الإنسانية: كونية حقوق الانسان فعلية تحققت أم مسار غير مكتمل» بتاريخ 7 دجنبر 2023.

بالإضافة إلى أن النموذج التنموي الجديد أوصى ببناء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية تعزز الإدماج والقدرة على التحمل وتجسد التضامن بين المواطنين من خلال الاختيارين الاستراتيجيين الثالث والرابع اللذان أكدا على تشجيع ودعم الابتكار وريادة الأعمال في مجال الصحة ورفاه المواطنين، وتوفير حماية أساسية ومعممة على المواطنين.

وتعكس مضامين البرنامج الحكومي للفترة 2021 - 2026، هذا التوجه من خلال عدة التزامات من أهمها تعميم ورش الحماية الاجتماعية ومدخول الكرامة لفائدة الأشخاص المسنين وإخراج مليون أسرة من الفقر.

خاصة في ظل دينامية الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والاجتماعية التي قطع فيها المغرب أشواطا متقدمة على درب التنزيل الفعلي لمختلف الأوراش الاجتماعية، وفي مقدمتها مشروع تعميم التغطية الصحية الإجبارية وورش الدعم الاجتماعي المباشر وبرنامج دعم السكن وكذا مأسسة الحوار الاجتماعي، والتي تعد آليات أساسية لتمكين المواطن من شروط العيش الكريم تحقيقا للتنمية في كافة المجالات، مع الأخذ بعين الاعتبار التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وانسجاما مع هذه الالتزامات، عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة باعتبارها القطاع الحكومي المسؤول في مجال حماية الأشخاص المسنين، وفق المرسوم المنظم لاختصاصاتها رقم 2.13.22 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1434 (29 أبريل 2013) والمتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التضامن والمرأة والأُسْرَة والتنمية الاجتماعية (ج. ر عدد 6148 بتاريخ 21 جمادى الآخرة 1434 الموافق لـ2 ماي 2013).

والمرسوم رقم 2.21.842 الصادر في 14 من ربيع الأول 1443 (21 أكتوبر 2021) والمتعلق باختصاصات وزيرة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة،عملت على تنسيق إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة، كتتويج للدينامية الإصلاحية التي تعرفها بلادنا تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي شملت عدة مجالات منها اعتماد منظومة الحماية الاجتماعية لتحسين أوضاع الفئات الاجتماعية وتجسيد قيم التضامن الاجتماعي.

وتعتبر هذه الخطة مشروعا حكوميا ورهانا ذا طابعا عرضانيا، توضح الرؤية المشتركة بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، حيث تجسد التزام الحكومة المغربية برؤية استراتيجية واضحة تكرس حقوق الأشخاص المسنين وتعالج الاختلالات والنقائص المتراكمة للنهوض بأوضاعهم، كما تنطلق من رؤية تهدف إلى تحسين الاستهداف والتتبع واليقظة الاجتماعية كمدخل لتجويد العمل الاجتماعي، مع تقريب الخدمات من المواطنين.

تهدف هذه الخطة إلى الاستجابة لمختلف الحاجيات والتطلعات وخدمة قضاياهم وضمان إدماجهم ومشاركتهم الفعالة في المجتمع، وخلق إطار لتنسيق مختلف المبادرات والبرامج في مجال حماية الأشخاص المسنين بمختلف تشعباتهم وتصنيفاتهم، ذلك أن السياقات الوطنية والإقليمية والتحولات الطبية قد أدت إلى ظهور جيل جديد من الأشخاص المسنين لهم إمكانيات وقدرات معرفية معرفية ينبغي اخذها بعين الاعتبار وتثمينها لرأسمال بشري مادي وغير مادي.

وينتظر أن تساهم في تعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعي، وذلك بالاعتماد على المقاربة الأسرية من أجل تعزيز المكتسبات وتحقيق التغيير المنشود، حيث أن الاستثمار في الأسرة وتطوير منظور متجدد لمواكبتها أصبح مطلبا أساسيا لتحرير الطاقات وإرساء أسس الدولة الاجتماعية وتقوية قيم التضامن والتماسك الاجتماعي.

وتندرج بلورة هذه الخطة في سياق وطني ودولي متسم بتحولات عميقة في مسار تنفيذ الالتزامات الدولية، الذي يعد المغرب طرفا فيها، خاصة خطة عمل مدريد للشيخوخة لسنة 2002، والإطار الاستراتيجي وخطة عمل الشيخوخة للاتحاد الافريقي وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وأجندة الاتحاد الافريقي في أفق عام 2063 الذي جعل المساواة بين الجنسين من أولويات عمله، في إطار رؤية مشتركة فيما بين بلدان الجنوب، تمتد على المدى الطويل وتستحضر متطلبات التنمية البشرية.

تأتي في إطار التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال الانفتاح على زيارات آليات والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الانسان خاصة بعد انتخاب المغرب لرئاسة مجلس حقوق الانسان يوم 10 يناير 2024، الأمر الذي يشكل دفعة قوية تعزز الخيار الوطني الثابت المرصد للمكتسبات والمدشن لمرحلة جديدة في ترسيخ فعلية حقوق الانسان وحقوق أفراد المجتمع.

وتقدم هذه الخطة في **جزئها الأول تشخيصا للوضعية الحالية للأشخاص المسنين**، بنظرة موجزة عن التحولات السوسيو ديمغرافية التي يعيشها المغرب، ورصدا لأهم الإنجازات القطاعية على اعتبار أنهم لا يشكلون كتلة متجانسة، وتتسم بالتعدد وتنوع المسارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين المناطق القروية وشبه الحضرية والحضرية، وبالتالي فحاجياتهم تظل مختلفة، وتتطلب أجوبة ملائمة.

ويتناول **الجزء الثاني ملخصا لأهم المكتسبات والرهانات**، يليه **جزء ثالث يحدد الأهداف والمرتكزات ومرجعيات** خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة.

أما **الجزء الرابع فيفصل في المحاور والأهداف الاستراتيجية المتضمنة والتدابير** ذات الأولوية التي يمكن من خلالها لكافة المتدخلين في المجال ضمان حقوق الأشخاص المسنين وحمايتها، واستشراف المسارات الواعدة لتحقيق أهدافه.

كما تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها الأشخاص المسنين في ظل الكوارث والأزمات الطبيعية سواء الصحية أو البيئية أو الاقتصادية واعتماد خطة مجالية لحمايتهم في إطار نهج مواجهة الأخطار المتعددة بكل جهة.

الجزء الأول:
تشخيص وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب

الوضعية الديمغرافية:

تشهد البنية السكانية في المغرب تحولات عميقة منذ بداية القرن 21، تتميز بالشيخوخة التدريجية لسكانه، حيث ستستمر نسبة السكان البالغين 60 سنة فأكثر في الارتفاع منتقلة من 9,4% سنة2014، إلى 12,2% سنة 2022 وإلى 12,7% سنة 2023.

وفي أفق سنة 2050، من المتوقع أن يصل عددهم إلى نسبة 23,2% من مجموع الساكنة، ومن حيث العدد سيصل إلى10 ملايين شخص مسن ومسنة[1].

وحسب الجنس يمثل عدد النساء المسنات خلال سنة 2022 ما يقرب 2,3 مليون نسمة، أي أكثر من الرجال ب 100.000 نسمة، ويتوقع أن يصل عدد المسنات حوالي 5,4 مليون بحلول سنة 2050، أي بـ 770.000 أكثر من الرجال، ويرجع ذلك إلى أن أمل الحياة عند الولادة لدى النساء أكبر من الرجال حيث يقدر بـ 78,8 سنة (مقابل 75,3 سنة لدى الرجال)، كما أن أمل الحياة بعد 60 سنة يقدر بـ 22,3 سنة لدى النساء مقابل 20 سنة لدى الرجال. [2]

الوضعية الاجتماعية

النساء المسنات أكثر هشاشة من الرجال المسنين:

إن الظروف التي تتقدم فيها المرأة في العمر أقل جودة بشكل عام مقارنة بالرجل، وهي أكثر احتمالية من الرجال الأكبر سنًا لإنهاء حياتها بمفردها، بدون زوج، وتتفاقم حالة الهشاشة هذه بسبب المشاركة المنخفضة في الحياة العملية وأيضًا بسبب زيادة التعرض للأمراض المزمنة، وتشير المعطيات إلى ما يلي:

- يتوفر 9,4% من النساء المسنات على عمل (مقابل 38,4% عند الرجال) سنة 2021، غالبًا كمساعدات أسرية (57,1%).
- تستفيد نسبة قليلة من النساء المسنات من التقاعد (15,8% مقابل 41,1%عند الرجال المسنين في سنة 2021).

1. المندوبية السامية للتخطيط، المذكرة الإخبارية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين 2022.
2. HCP, Les indicateurs sociaux, 2024

بنية أسر الأشخاص المسنين:

ما زالت الأسرة المغربية تضطلع بدور أساسي في التكفل بالأشخاص المسنين، إلا أن التحولات التي تعيشها هذه الأسر، خاصة مع التحاق النساء بسوق الشغل وضع التضامن الأسري في المحك، إذ عرفت مجموعة من التحولات العميقة مست بنيتها وأدوارها، فقد بلغ أعداد الأسر 9 مليون و30 ألف أسرة سنة 2023[3] ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 13,7 مليون أسرة 2050، مسجلا تزايدا متوسطا يقدر ب 177 ألف أسرة إضافية كل سنة [4]. إلا أن هذا التطور في العدد يرافقه انكماش في الحجم منتقلا من5.3 شخص سنة 2004 إلى 4.1 شخص سنة 2023.

ويرتبط هذا التحول بانتقال المجتمع المغربي في تكوينه من الأسرة التقليدية الممتدة الى نمط الأسرة النووية لتشكل نسبة مهمة من مجموع الأسر المغربية.

ويتوقع أن يصل إلى 3,2 شخص سنة 2050 [5]. ويرافق ذلك تغير في أشكال الأسر، إذ ستتناقص نسبة الأسر التي يديرها الذكور لصالح الأسر التي تديرها النساء، لتنتقل هذه الأخيرة من 16 %سنة 2014 إلى 21% سنة 2050 [6]، إلى جانب تطور حجم الأسر النووية التي انتقلت في المجال الحضري من 65,0 %سنة 2004 إلى 66.4 %سنة 2014 وفي المجال القروي انتقلت من 61.00 %سنة 2004 إلى 54.04 %سنة 2014.

هذا إلى جانب تزايد الأسر المركبة التي انتقلت من 28.00 %سنة 2014 إلى 38.3 %سنة 2014 في المجال الحضري انتقلت من 24.7 %سنة2004 إلى 33.6 % سنة 2014 ،في حين أن النسبة انتقلت في المجال القروي من 33.1 سنة 2004 إلى 45.6 سنة 2014 [7] .

---

3. HCP, Évolution du nombre de ménages (en milliers) par milieu de résidence : 1960-2050.
4. المندوبية السامية للتخطيط، تقرير إسقاطات السكان والأسر 2014-2050.
5. نفس المرجع السابق.
6. نفس المرجع السابق.
7. HCP, Les indicateurs sociaux, 2023, P 45.

وسط الإقامة:

سيتزايد عدد الأشخاص المسنين في الوسط الحضري بوثيرة أسرع منه في الوسط القروي، ويرجع ذلك أساسا إلى الهجرة القروية في الماضي، وبالتالي سيتضاعف عدد الأشخاص المسنين **في الوسط الحضري بمقدار 1,5 مرة بين سنتي 2021 و2030، منتقلا بذلك من 2,8 مليون نسمة سنة 2021 إلى ما يقارب 4,2 مليون نسمة في أفق 2030.**

وعلى العكس، سيعرف عدد الأشخاص المسنين في الوسط القروي، تزايدا بمعامل تضاعف يصل إلى 2,1، منتقلا بذلك خلال نفس الفترة من 5,1 مليون نسمة إلى نحو 8,1 مليون نسمة، وستظل التفاوتات الديمغرافية مهمة حسب جهات المملكة حيث يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الجهات:

- مجموعة تضم الجهات التي تسجل وزنا ديمغرافيا كبيرا للأشخاص المسنين) أكثر من 13%) ويتعلق الأمر بجهات الشرق وبني ملال - خنيفرة والدار البيضاء - سطات وفاس- مكناس.
- و مجموعة أخرى تضم الجهات التي تسجل وزنا ديمغرافيا متدنيا (أقل من 7,5%) ويتعلق الأمر بجهتي العيون - الساقية الحمراء والداخلة - وادي الذهب، وبين الاثنين المجموعة الأكثر عددًا للجهات بنسب تقارب المعدل الوطني ويتعلق الأمر بجهات سوس-ماسة وكلميم - واد نون والرباط - سلا - القنيطرة ودرعة - تافيلالت ومراكش - آسفي وطنجة - تطوان - الحسيمة ويظل هذا التصنيف صالحا خلال الفترة الزمنية 2021 - 2030 مع إمكانية اختلاف الترتيب داخل المجموعات.[8]

المستوى التعليمي للأشخاص المسنين:

تناول المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة المنجز من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية سنة 2018، المستوى التعليمي للمسنين على المستوى الوطني، حيث أن حوالي 72% من الأشخاص المسنين ليس لهم مستوى تعليمي و20,9%منهم حصلوا على تعليم أساسي و7,5% حصلوا على المستوى الثانوي فأعلى.

8. المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين 2021.

وتشير هذه المعطيات إلى تدني المستوى التعليمي بين الإناث مقارنة بالذكور، إذ تبلغ نسبة غير الحاصلين على مستوى تعليمي 83,6% بين الإناث مقابل 60,1% بين الذكور، في حين حصلت نسبة بسيطة منهم على مستويات تعليمية أساسية وعليا، حوالي 40% من المسنين الذكور حصلوا على تعليم أساسي وثانوي فأعلى في حين تبلغ هذه النسبة بين الإناث 16,4% فقط.

كما تشير البيانات إلى فوارق جوهرية حسب وسط الإقامة حيث سُجل تدني الحالة التعليمية للأشخاص المسنين في الوسط القروي مقارنة بالوسط الحضري، وتبلغ نسبة غير الحاصلين على أي مستوى تعليمي88,3% و61,5% في الوسطين القروي والحضري على التوالي، في حين نسبة بسيطة منهم في الوسط الحضري تتوفر على تعليم أساسي وثانوي فأعلى

(27% و11,6% على التوالي، مقارنة بالوسط القروي) 11% و (0,8%).

الوضع الصحي للأشخاص المسنين:

وفيما يخص الحالة الصحية للأشخاص المسنين، فإن 64,4% من الأشخاص المسنين يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل حيث تبقى الأمراض أكثر شيوعا هي ارتفاع ضغط الدم 34%، ومرض السكري 20%، وأمراض المفاصل 13%، تليهم الأمراض الأقل شيوعا هي أمراض القلب والأوعية الدموية بنسبة 8,1%، وارتفاع الكولسترول 5%، أمراض الرئة المزمنة 3,4%، قرحة المعدة 3,2%، أمراض العين المزمنة 3,1%، الأمراض العصبية (الصرع، الخرف والزهايمر) 2,2%، وأمراض الكلى 2%، وفقر الدم 0,9%.

وما يزيد عن ثلثي النساء المسنات (73,3%) تعاني من مرض واحد على الأقل مقابل55,5% في الوقت الذي أقل من الثلث (31,9%) لا يتوفرون على تغطية صحية مقابل 23,5% عند الرجال. [9]

من جهة أخرى تشكل فئة الإناث الفئة الأكبر التي تعاني من الأمراض المزمنة خاصة ارتفاع ضغط الدم بنسبة 41,9%، ومرض السكري 22,8%، وأمراض القلب والأوعية الدموية 9,3%، وأخيرا أمراض المفاصل بنسبة 18% مقابل الذكور 8%.

9. المندوبية السامية للتخطيط، المذكرة الإخبارية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين 2022.

أما فيما يتعلق بوسط الإقامة فيتميز الوسط الحضري بانتشار الأمراض التالية بشكل أكبر (السكري، ضغط الدم، أمراض القلب والاوعية الدموية، ارتفاع الكولسترول)، بينما تبقى الأمراض الأكثر شيوعا في الوسط القروي (أمراض المفاصل، قرحة المعدة).[10]

الأشخاص المسنون والإعاقة:

يعرف الأشخاص المسنون نسبة انتشار الإعاقة جد مرتفعة وسط مجموع الساكنة التي يتجاوز سنها 60 سنة، حيث بلغت

33,7 % وهو ما يمثل معطى ديمغرافيا جديدا، وتعزى هذه النسبة العالية لانتشار الإعاقة بين فئة الأشخاص المسنين لعامل الشيخوخة الذي غالبا ما تترتب عليه بسبب أعراض أمراض القلب والشرايين، أو الأمراض المزمنة[11].

كما أن 45,7% من الأشخاص المسنين يواجهون صعوبات تحد من نشاطهم اليومي، معظمهم من الإناث بنسبة 50,6%، في الفئة العمرية 70 سنة وأكثر بنسبة 62,3%، ومن جهة أخرى تبلغ نسبة الأشخاص المسنين الذين عبروا على احتياجهم للمساعدة في حياتهم اليومية 66,6% معظمهم من الذكور بنسبة 70,8%، وفي الفئة العمرية 60 - 69 سنة بنسبة 82%، والمقيمون في الوسط القروي بنسبة 71,2%، وأيضا من الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي فأعلى بنسبة 87,6% والذين يقيمون في أسر ذات مستوى معيشي فقير بنسبة 70,8 %.[12]

10. المملكة المغربية، وزارة الصحة والحماية الاجتماعة، نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018.
11. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، نتائج البحث الوطني حول الإعاقة سنة 2014،
12. مرجع سابق، نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018.

دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

في إطار العناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة للأشخاص في وضعية إعاقة، خصصت الحكومة في برنامجها الحكومي 2021-2026 مجموعة من الإجراءات الهادفة لتمكين هذه الفئة من التمتع بالحقوق الأساسية في مختلف المجالات.

ففي مجالات دعم الخدمات التأهيلية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق الحماية الاجتماعية خصصت الحكومة اعتمادات مالية مهمة لتقديم مجموعة من الخدمات التأهيلية والاجتماعية التي يحتاجها الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث انتقلت هذه الاعتمادات المالية من 206 مليون درهم سنة 2021 إلى 500 مليون درهم سنويا برسم سنتي 2022 و 2023 ،كما تم تخصيص حوالي 20.000 من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية بميزانية تفوق 54 مليون درهم.

استعمال الوقت اليومي عند الأشخاص المسنين في المغرب:

إن تقدم الأشخاص في العمر يصاحبه تغيير في جدول أوقاتهم، حيث يمكن أن يتخلى بعضهم عن بعض الأنشطة ويكثفون مشاركتهم في أخرى أو يمارسون أنشطة جديدة.

ويستحوذ الوقت المخصص للحاجيات الفسيولوجية والأنشطة الترفيهية على أكثر من ثلثي يوم واحد لدى الأشخاص المسنين، يشغل الوقت الفيزيولوجي (النوم، الوجبات العناية الشخصية) ما يقرب من نصف يوم واحد (46,4%) .

ويشغل العمل المهني نسبة 8,3% من اليوم الواحد لدى الأشخاص المسنين، ويحتل الزمن المخصص للأنشطة المنزلية نسبة 8,8% من يوم واحد لدى الأشخاص المسنين .

أما بقية اليوم فهي مخصصة بشكل رئيسي للأنشطة الترفيهية حيث يقضي فيها الأشخاص المسنون في المتوسط 5 ساعات و 16 دقيقة يوميا، أي أقل بقليل من ربع وقتهم اليومي (22%).

وفيما يتعلق بالممارسات الدينية والتواصل الاجتماعي، يخصص لهما 7,8 % و6,2 % على التوالي من يومهم يشغل النساء والرجال وقتهم بطرق مختلفة.

ولا تزال أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة وفي العمل قائمة بين المسنين حتى لو كانوا، بشكل عام، لا يشكلون جزءا من السكان النشطين ولا يتحملون المسؤوليات الأبوية.

في الواقع، تخصص النساء المسنات في المتوسط وقتاً أطول بـ 3.7 مرات في الأنشطة المنزلية مقارنة بنظرائهن الرجال أي حوالي 3 ساعات و14 دقيقة مقابل 52 دقيقة. وعلى نحو متناسب، تساهم 58,2 % من النساء المسنات في الأعمال المنزلية مقابل 44,1 % من الرجال المسنين، بالإضافة إلى ذلك، يحصل الرجال في المتوسط على وقت فراغ أكثر بساعة واحدة يوميًا من النساء. ويتم قضاء هذا الوقت الإضافي بشكل أساسي في التنزه أو المشي أو مشاهدة التلفاز[13].

التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين في وضعية صعبة:

بالرغم من تماسك المجتمع المغربي، فإن هناك عددا من الأشخاص المسنين ليس لديهم من يرعاهم، مما يتطلب توفير الايواء لهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتعتبر هذه المؤسسات إحدى ركائز منظومة الرعاية الاجتماعية بالمغرب التي أصبحت في صلب السياسات العمومية والبرامج الحكومية، وتضطلع بدور محوري في مجال المساعدة الاجتماعية، إذ تتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة وتساهم في ترسيخ التضامن والتكافل الاجتماعي.

ويتم تسيير هذه المؤسسات من طرف جمعيات المجتمع المدني في معظم الأحيان، بدعم من وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة والتعاون الوطني والجماعات المحلية، وتقوم بأدوار مهمة في مجال التسيير والتكفل المؤسساتي للفئات الهشة أو في وضعية صعبة من خلال توفير العديد من أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية، وكذا توفير الرعاية والعلاج، ويلعب القطب الاجتماعي دورا محوريا في دعم وتتبع ومواكبة عمل هذه المؤسسات.

13. مختصرات المندوبية السامية للتخطيط: استعمال الوقت اليومي عند الأشخاص المسنين في المغرب 5أكتوبر 2023مستمدة من البحث الوطني حول استعمال الزمن الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2012 والذي يظل مصدرا غنيا للمعلومات لوصف أنماط الحياة).

وتجدر الإشارة أن هذه المؤسسات يبلغ عددها إلى حدود دجنبر 2023 ما مجموعه 82 مؤسسة للرعاية الاجتماعية مستقبلة للأشخاص المسنين بطاقة استيعابية إجمالية تناهز 7641 مستفيد ومستفيدة موزعين على جميع تراب المملكة، تتضمن 65 مؤسسة مرخصة للايواء بطاقة استيعابية تبلغ 5715.

كما يوجد ضمنها 17 نوادي نهارية تقدم خدمات اجتماعية تهم الجانب الاجتماعي والثقافي والصحي للمسنين إضافة إلى خدمات التنشيط والترفيهي، لاسيما أن هذه المؤسسات ليست مجرد بنيات لإيواء الأشخاص المسنين في وضعية صعبة، بل تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.[14]

رعاية الأشخاص المسنين داخل المؤسسات السجنية:

تقوم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتدبير اعتقال السجناء المسنين من خلال اعتماد مقاربة إدماجية هادفة إلى النهوض بأوضاع فئة المسنين داخل المؤسسة السجنية، وفق ما تنص عليه المرجعيات القانونية الدولية والوطنية، بتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية الخاصة للمسنين داخل المؤسسات السجنية، وذلك من خلال ما يلي:

- **توفير ظروف الاعتقال:** يتم إيداع السجناء المسنين في غرف خاصة في الطابق الأرضي للمؤسسات السجنية أثناء فترة الاعتقال، قصد تمكينهم من الولوج إلى مرافق المؤسسات السجنية (الإدارية الاجتماعية)، كما يتم إيداع بعض الحالات التي تتطلب رعاية صحية داخل مصحات المؤسسات السجنية بغية تمكينهم من الرعاية الطبية اللازمة.
- **تنفيذ البرامج التأهيلية**: تستفيد فئة المسنين من البرامج التأهيلية كمحو الأمية والتربية غير النظامية والتعليم في مختلف مستوياته حسب حالاتهم الصحية.
- **توفير الرعاية الصحية:** يستفيد النزلاء المسنين من رعاية خاصة نظرا لوضعيتهم الصحية الهشة حيث يتم وضعهم داخل مصحات المؤسسة السجنية.

---

14. معطيات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ومؤسسة التعاون الوطني.

- **تدبير ملفات المعاشات الخاصة بالسجناء:** تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج والصندوق المغربي للتقاعد في مارس 2016، تهم موظفي القطاع السجني وكذا السجناء المتقاعدين المنخرطين في الصندوق، هذه الاتفاقية تهدف إلى وضع آلية للتعاون بين المؤسستين وتمكين الصندوق المغربي للتقاعد من المعلومات والمعطيات الضرورية لتسوية الوضعية المعاشية للسجناء المحالين على التقاعد.
- **إصدار مذكرات تنظيمية إلى المؤسسات السجنية حول مواكبة الحملات الوطنية التحسيسية:** للأشخاص المسنين المنظمة من طرف وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ويتم خلال هذه الحملة تنفيذ برنامج شمولي يضم مجموعة من الندوات واللقاءات التواصلية والحملات الطبية والزيارات الميدانية والأنشطة الترفيهية لفائدة هذه الفئة بتنسيق مع إدارة التعاون الوطني.

برامج النهوض بفئة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

تعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على النهوض بأوضاع فئة المقاومين وأعضاء جيش التحرير عبر مجموعة من الإجراءات والتدابير منها:

- تعزيز ودعم مشاركتهم في الحياة العامة بتنسيق مع مختلف المؤسسات التربوية والمهنية والاجتماعية من أجل تأطير الناشئة والشباب من خلال عروض وفقرات تثقيفية؛
- إحداث ما مجموعه 104 فضاء للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير عبر التراب الوطني؛
- تنظيم بجميع ربوع الوطن مجموعة من اللقاءات التواصلية والأنشطة الثقافية والمحافل التكريمية في نطاق تخليد الذكريات الوطنية المجيدة، وذلك بإشراك واسع للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير والفاعلين المدنيين ونشطاء المجتمع المدني؛
- ترسيخ سنة محمودة وتقليد موصول بإقامة محافل تكريمية لرجالات الحركة الوطنية ورموز المقاومة وجيش التحرير على امتداد التراب الوطني في سياق تخليد الذكريات والمناسبات الوطنية واللقاءات التواصلية؛

- تقديم منح وإعانات مالية للمسنين المقاومين لإحداث مشاريع ذاتية صغرى ومتوسطة وتعاونيات ومواكبتهم وتأطيرهم ودعم ماديا ومعنويا لتيسير ادماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

الوضعية الاقتصادية:

الدخل:

فيما يخص الوضعية الاقتصادية للأشخاص المسنين فإن أكثر من نصف السكان من الأشخاص المسنين 60 سنة فأكثر، ليس لديهم مصدر دخل بنسبة 52,4%، وبالمقابل بلغت نسبة الأشخاص المسنين الذين صرحوا بأن لديهم مصدر دخل حوالي 47,6 %.

وفي هذا الإطار يتضح أن السكان من الأشخاص المسنين الذين لديهم مصدر للدخل هم أساسا من فئة الذكور بنسبة 74%، وفي الفئة العمرية التي تبلغ 60 - 69 سنة بنسبة 54,6% والمقيمون في الأوساط الحضرية بنسبة 53,8%.

وتبلغ نسبة المسنات الذين ليس لديهم مصدر للدخل 80,1% في الفئة العمرية 70 سنة فأكثر بنسبة 61,5% والمقيمون في الأوساط القروية بنسبة 62,6%، وهذا يؤكد الوضعية الاقتصادية الهشة لهذه الفئة من المسنات المتواجدات بالمجال القروي.[15]

التقاعد:

حوالي 49% من الأشخاص المسنين يحصلون على منحة تقاعد منهم 54% إناث مقابل 48% ذكور، وفيما يتعلق بمن يعملون وقت القيام بالمسح، بلغت نسبة من كان عملهم الحالي هو مصدر الدخل 37,3%من كبار السن في قوة العمل المدفوعة الأجر على المستوى الوطني، ويحظى الذكور المؤهلون للعمل بأجر بهذه الميزة 42,8%وفي الفئة العمرية 60 - 69 سنة 44% والمقيمون في الوسط القروي65%، أما من كان مصدر دخلهم مساعدة الأبناء الذكور والإناث أو

15. مرجع سابق، نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018.

أحد الأقارب فبلغت النسبة 25,6% و 4,6% على التوالي، وحوالي 12%يحصلون على دخل من ملكيات، كما أفاد نفس المصدر أن حوالي نصف الأشخاص المسنين% 48,7ممن يحصلون على دخل لكنه لا يكفي.[16]

الرفع من الإعفاء الضريبي:

في إطار الالتزام الحكومي في قانون المالية لسنة2023، أقرت ضمان حقوق المنخرطين المتقاعدين بما يضمن ديمومة التوازنات المالية لأنظمة التقاعد، بالرفع من الإعفاء الضريبي المطبق على المعاشات ليصل الى %70 عوض60%، حيث أن هذا الإجراء سيمكن من تحسين معاش حوالي 171.000 مستفيد ومستفيدة.

خدمات وتدابير صناديق التقاعد لفائدة المتقاعدين:

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد تم توسيع هامش الاستفادة من معاش الشيخوخة لفائدة الأجراء المحالين على التقاعد من خلال تخفيض شرط الاستفادة من 3240 يوم اشتراك الى 1320 يوما[17]

الصندوق المغربي للتقاعد:

حسب تقارير الصندوق المغربي للتقاعد ولضمان حقوق الأشخاص المتقاعدين تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والخدمات نذكر من بينها:

- رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والإيرادات العمرية من 60 إلى 70 في المائة من المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 168 ألف درهم.
- استفاد ما يزيد عن 170 ألف متقاعد من زيادة في المعاش ابتداء من استحقاق شهر يناير 2023.

16. مرجع سابق، نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018.
17. 30 شهر من الحصيلة المرحلية للحكومة 2024.2021

- الرفع من نسبة المتقاعدين الذين سيستفيدون من إعفاء أو خصم ضريبي إلى 90 %، سيطبق على المتقاعدين الذين يحصلون على معاش يساوي أو يقل عن 14 ألف درهم شهريا ابتداء من سنة 2023.
- دعم جمعيات المجتمع المدني التي تتولى تأطير المتقاعدين وتحسيسهم بحقوقهم وواجباتهم ومساعدتهم على استعمال الخدمات الالكترونية التي يوفرها الصندوق.
- توفير خدمات عن بعد لفائدة المتقاعدين (استقبال عبر تقنية المناظرة المرئية مكتب الضبط الرقمي)، وتقديم الخدمات وتحميل الوثائق عبر البوابة الإلكترونية.
- إحداث مندوبيات للصندوق على صعيد كل جهة من جهات المملكة علاوة على فضاءات الاستقبال بمقرات مؤسسات شريكة.
- تهيئ فضاءات بمندوبيات الصندوق للخدمات الذاتية الالكترونية لفائدة المرتفقين.
- توفير الولوجيات والمرافق الصحية الملائمة.
- استحضار بعد السن عند التعامل مع المرتفقين المسنين.
- توفير التقاعد التكميلي.
- إنجاز دراسات إكتوارية وإحصائية حول متقاعدي الصندوق.
- المساهمة في أشغال المنظمات الدولية العاملة في مجال الحماية الاجتماعية. .....AISS,OIT).

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد:

حسب تقارير النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والخدمات نذكر من بينها:

- رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات من 60% إلى 70% من المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 168 ألف درهم، استفاد ما يزيد عن 24 ألف متقاعد من زيادة في المعاش ابتداء من استحقاق شهر يناير 2023

وقد نتج عن هذا الخصم كذلك إعفاء ما يناهز 40% من المعاشات الخاضعة لاقتطاع الضريبة على الدخل.

المشاركة

اعتبارا لأهمية المشاركة كرافعة لتنمية المجتمع وازدهاره، فإن 57,5%من الأشخاص المسنين على المستوى الوطني يمارسون أنشطة يومية، وتختلف طبيعة الأنشطة اليومية المزاولة حسب بعض الخصائص ونوع النشاط.

وتعتبر الإناث أكثر ممارسة للأنشطة اليومية بنسبة 62,5% مقابل الذكور بنسبة 52,7%، وفي الفئة العمرية 60-69 سنة بنسبة 68,3% مقارنة بالفئة العمرية 70سنة فأكثر بنسبة 43,3% ولم تسجل فروق جوهرية حسب وسط الإقامة، حيث يمارس 58,4% أنشطة يومية في الوسط القروي مقابل 56,9% في الوسط الحضري.[18]

المسنون والتكنولوجيا الحديثة

يثير التطور الكبير للتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة في مجالات الروبوتات والذكاء الاصطناعي والأجهزة المتصلة بالشبكات تساؤلات بشأن موقع الأشخاص المسنين ضمن هذا الفضاء المتغير والذي يعيش على إيقاع تحولات متواصلة.

مما لا جدال فيه فإن فئة عريضة من الأشخاص المسنين استفادت من هذا التطور التكنولوجي.

وحسب التقرير الذي أنجزته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول «**تجهيزات واستعمالات تكنولوجيا والاتصالات «**، أظهرت النتائج المتعلقة باستخدام المسنين للتكنولوجيات الحديثة خلال سنة 2022 ما يلي:[19]

- 96,8% من الأشخاص المسنين في الفئة العمرية 60-74 سنة يتوفرون على الهاتف المتنقل مقابل 94,8%من الأشخاص المسنين فوق 75 سنة ؛

18. وزارة الصحة، نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018.
19. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول «تجهيزات واستعمالات تكنولوجيا والاتصالات «، 2022.

- 70,9%من الأشخاص المسنين في الفئة العمرية 74-60 يتوفرون على هواتف ذكية، مقابل64,2%من الأشخاص المسنين البالغين 75 فما فوق؛
- 17,9% يتوفرون على حاسوب و/أو اللوحة الالكترونية للفئة العمرية 74-60 مقابل 12,5% للفئة العمرية 75 فما فوق.
- 52,9% من الأشخاص المسنين في الفئة العمرية 60-يستعملون الانترنت ، مقابل 39,5%من الأشخاص المسنين فوق 75 سنة ؛
- 97,2% من الأشخاص المسنين يشاركون في شبكات التواصل الاجتماعي في الفئة العمرية 74-60، مقابل90,2%من الأشخاص المسنين البالغين 75 فما فوق.

ومن جهة أخرى ومن أجل تعزيز الطابع الالتقائي، قامت وزارة العدل بإعداد مجموعة من الإجراءات في مجال التحول الرقمي للعدالة، وما سيترتب عنه من تسهيل الولوج إلى مختلف الخدمات المرتبطة بهذا المرفق نذكر من بينها:

- مشروع إحداث **«الفضاء الرقمي للخدمات القضائية داخل المحاكم (Digital Corner)** الذي سيمكن الأشخاص المسنين الذين لا يستعملون التكنولوجيا الحديثة من الولوج إلى الخدمات المقدمة بالمحاكم.
- مشروع **الاستقبال الإلكتروني للمرتفق (Télé-accueil)** الذي يهدف إلى حجز موعد وعقد اجتماعات عن بعد مع مصالح الوزارة، مما سيمكن من تقديم خدمات اتصالية لفائدة المسنين الملازمين لمنازلهم الذين يستعملون التكنولوجيا الحديثة.

البرامج الاجتماعية في إطار ورش الحماية الاجتماعية وتلك المتخذة جراء زلزال الحوز:

التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

تجسيدا للإرادة الملكية السامية الرامية إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، وفق نموذج وطني يضع المواطن في قلب الأوراش التنموية الكبرى، شرعت الحكومة، في تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية بدءا بورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لتنفيذ مقتضيات القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية

الاجتماعية، حيث اتخذت الحكومة كافة التدابير التشريعية والتنظيمية والمالية والمؤسساتية اللازمة لتنزيل هذا الورش من خلال مايلي:

AMO تضامن: كنظام يعزز مكتسبات الراميد ويمنح لحوالي 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة عرضا صحيا وتأمينا واسعا بالمستشفيات العمومية والخاصة.

وعملت الحكومة على كسب رهان توسيع التأمين الاجباري الأساسي عن المرض لفائدة الأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك حيث تم فتح باب الاستفادة لحوالي 10 ملايين مؤمن بما في ذلك ذوي حقوقهم على غرار العمال الأجراء والموظفين،

التامين الاجباري الأساسي عن المرض للعمال غير الاجراء تم تعميم هذه التغطية لفائدة ملايين الأشخاص من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء.

AMO الشامل: بعد وضع الأنظمة الخاصة بفئات العمال غير الأجراء وبالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، عملت الحكومة على وضع نظام إضافي، الذي يكتسي طابعا اختياريا وموجها للأشخاص القادرين على أداء الاشتراكات الذين لا يزاولون أي نشاط ماجور او غير ماجور.

وتم الشروع في العمل بهذا النظام، بعد المصادقة على القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الأساسي عن المرض للأشخاص القادرين على أداء واجبات الاشتراكات ومرسومه التطبيقي رقم 2.23.690.

برنامج الدعم الاجتماعي المباشر

شكل المشروع المجتمعي لتعميم الحماية الإجتماعية، الذي أسس له صاحب الجلالة نصره الله، الذي تم تأطيره بالقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية وفق خارطة طريق مهيكلة من أجل تنفيذ هذا الإصلاح وفق محاور محددة وتأطير زمني محكم، ويعتمد نظام الدعم الاجتماعي المباشر على مقاربة جديدة في معالجة القضايا الاجتماعية المرتبطة بمحاربة الفقر والهشاشة ودعم الطبقة المتوسطة، وهي تنبني على الدعم المباشر للأسر غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، والمستوفية لشروط الاستهداف

بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد، ويشتمل الدعم الذي ستعرف مقاديره تطورا لتستقر بحلول سنة 2026 على:

إعانات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، تقوم على تقديم دعم مباشر للاسر التي لها أولاد بمن فيهم الأولاد المتكفل بهم، ويشتمل الصنف الأول على منحة شهر ية ودعم تكميلي ومنحة للولادة.

إعانة جزافية تقوم على تقديم دعم مباشر للأسر، ولاسيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة أو تعاني من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛

إعانة خاصة تقوم على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية ؛

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فإن القيمة الدنيا للدعم بالنسبة لكل أسرة مستهدفة، كيفما كانت تركيبتها، لن تقل عن 500 درهم في الشهر.

البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين من زلزال الحوز والتكفل بالفئات الأكثر تضررا:

بعد زلزال الحوز الذي ضرب 6 مناطق بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تم إطلاق البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين من زلزال الحوز والتكفل بالفئات الأكثر تضررا، بميزانية توقعية ب 120 مليار درهم تنفذ على مدى 5 سنوات لفائدة 4,2 مليون نسمة، ويتمحور البرنامج حول أربعة مكونات أساسية:

1. إعادة إيواء السكان المتضررين في احترام للشروط الضرورية المتعلقة بالإنصاف والانصات الدائم لحاجيات الساكنة المعنية، وإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة بشكل عام، سواء على مستوى تعزيز البنيات التحتية أو الرفع من جودة الخدمات العمومية؛
2. فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية؛

3. تسريع امتصاص العجز الاجتماعي خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛

4. تشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل وتثمين المبادرات المحلية.

تدخل الوزارة للاستجابة لحاجيات ضحايا الزلزال:

للاستجابة الاستعجالية لحاجيات ضحايا الزلزال، قامت الوزارة عبر التعاون الوطني بعدة عمليات عبر تعبئة ما يزيد من 400 مساعد اجتماعي للتدخل الاستعجالي لفائدة ضحايا الزلزال وتوفير 3100 من الخيام وإحداث 17 وحدة للمساعدة الاجتماعية بالمناطق المتضررة وإحداث 14 وحدة لجسر الأسرة وتوفير وتقديم المساعدة الاجتماعية لأكثر من 36000 أسرة مع توفير مواد غذائية ومساعدات عينية لفائدة ضحايا الزلزال بميزانية قدرها 32.700.000,00درهما.

برنامج المساعدة في مجال السكن لفائدة ذوي الدخل المنخفض ومن الطبقة المتوسطة الراغبة في اقتناء مسكنها الرئيسي:

عملت الحكومة على إطلاق برنامج جديد للمساعدة في مجال السكن لتعزيز قدرة المواطنين على الولوج الى سكن لائق يهم الفترة 2024 - 2028 وتبلغ قيمة هذا الدعم المباشر 100.000,00 درهما بالنسبة للمساكن التي تقل قيمتها عن 300.000,00 درهما و 70.000,00 درهما بالنسبة للمساكن التي تتراوح قيمتها بين 300.000,00 و700.000,00 درهما، بميزانية تقدر ب 10 مليار درهم.

الجزء الثاني:
خلاصات التشخيص:
المكتسبات والرهانات

المكتسبات:

تتميز تجربة المملكة المغربية في مجال النهوض وحماية حقوق المسنين بتحقيق مجموعة من المكتسبات سواء في إطار جهود النهوض بالأسرة بشكل عام أو من خلال مبادرات التمكين للمسنين بشكل خاص، ومن بين أهم المؤشرات الدالة على ذلك ما يلي:

الترسيخ الدستوري والقانوني لحقوق المسنين

يتجلى الترسيخ الدستوري لحقوق الأشخاص المسنين في متضمنات دستور المملكة المغربي لسنة 2011، الذي يعتبر الإطار المرجعي المؤسس لتعاقد مجتمعي جديد بين مختلف مكونات المجتمع من أجل المضي قدما في بناء مجتمع قوامه ترسيخ حقوق الإنسان والرقي بها،

وتم دعمها بتوجهات النموذج التنموي الهادفة إلى إدماج جميع المغاربة عبر دينامية لخلق الثروة تعبئ كل القوى الحية وتخلق فرصا لإدماج الجميع.

كما ترجمها البرنامج الحكومي 2021-2026 إلى التزامات معززة بأهداف واضحة، وكذا ورش الحماية الاجتماعية الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وانخرطت الحكومة في تنزيله كركيزة أولى لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية وتتعلق الركيزة الثانية بإحداث نظام حقيقي للمساعدة الاجتماعية يستهدف الأسر الأكثر هشاشة، وللحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن هناك هيآت دستورية أغنت السياق الوطني بآراء استشارية ومقترحات وتوصيات تساهم في النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين كالمجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط.

الإطار التشريعي والحمائي لحقوق المسنين

يتوفر المغرب على ترسانة قانونية وتشريعات ضامنة لحقوق الأشخاص المسنين، فهناك مجموعة من النصوص القانونية تحمي حقوق الأشخاص المسنين، وتأخذ

بعين الاعتبار هذه الفئة، وتحدد شروط إدماجهم ضمن فئة المستفيدين من الحقوق، نذكر منها:

- **القانون الجنائي:** عمل المشرع المغربي على تسطير مقتضيات قانونية زجرية حين المس بمصالح الأشخاص المسنين، والعاجزين وتعريضهم للخطر، وذلك في الفصل 480 بحيث نص على «باعتبار مرتكبا لجريمة إهمال الأسرة من صدر عليه حكم نهائي، أو قابل للتنفيذ الموقت بدفع نفقة إلى زوجه، أو أحد أصوله أو فروعه، أو أمسك عمدا عن دفعها في موعدها المحدد»، كما جرم المشرع الجنائي العنف ضد أحد الأصول ، كما نص في الفصل 404 على أنه» يعاقب كل من ارتكب عمدا ضربا أو جرحا أو أي نوع آخر من العنف أو الإيذاء ضد امرأة بسبب جنسها...، أو في وضعية إعاقة، أو معروفة بضعف قواها العقلية، أو ضد أحد الأصول.... وأحد الوالدين...».
- **مدونة الأسرة:** التي تلزم الأبناء بتقديم نفقة لإبائهم تتناسب مع مواردهم حيث تحدد المادة 197 شروط نفقة الأولاد للوالدين، وعلى الأبوين لأولادهما ومواد أخرى تم الإشارة فيهما استفادة الوالدين من نفقة أولادهما، (المادة 203 و204).
- **مدونة الشغل:** المادة 320 التي نصت على اتخاذ تدابير يقترحها طبيب الشغل كالنقل من شغل إلى آخر، أو تحويل منصب الشغل، إذا كانت هذه التدابير تبررها اعتبارات تتعلق خاصة بسن الأجير، وقدرته البدنية على التحمل وحالته الصحية، وفي المادة 526 التي نصت على إحالة كل أجير بلغ الستين إلى التقاعد، ويمكن الاستمرار في الشغل بعد تجاوز هذه السن بناء على قرار تتخذه السلطة العمومية المكلفة بالشغل بطلب من المشغل وبموافقة الأجير.
- **القانون الإطار رقم 09.21** المتعلق بالحماية الإجتماعية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 صادر في شعبان 1442 (23مارس 2021) .
- **المرسوم رقم 2.22.797 بتطبيق القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي** عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.
- **القانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون 65.00** بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛

- **القانونيـن رقـم 99.15و98.15** المتعلقيـن بنظـام التأميـن الاجبـاري الأساسـي عـن المـرض وبنظـام المعاشـات الخاصيـن بفئـات المهنييـن والعمـال المسـتقلين والأشـخاص غيـر الأجـراء الذيـن يزاولـون نشـاطا خاصـا، ومراسـيمهم التطبيقيـة.
- **القانـون رقـم 65.15 المتعلـق بمؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة**، والـذي جـاء بعـدة مسـتجدات نذكـر منهـا أولا توسـيع قاعـدة أنمـاط التكفـل بالغيـر، لتشـمل التكفـل خـارج فضـاء المؤسسـة والتكفـل بعـوض، والـذي سين‌سـخ القانـون رقـم 14.05 المتعلـق بشـروط فتـح مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة وتدبيرهـا عند اسـتكمال نصوصـه التنظيمية.
- **المرسـوم رقـم 2.22.923** بتحديـد عتبـة نظـام التأميـن الإجبـاري الأساسـي عـن المـرض الخـاص بالأشـخاص غيـر القادريـن علـى تحمـل واجبـات الاشـتراك.
- **المرسـوم رقـم 2.22.924** يتعلـق بمجلـس إدارة الصنـدوق الوطنـي للضمـان الاجتماعـي فيمـا يخـص نظـام التأميـن الإجبـاري الأساسـي عـن المـرض الخـاص بالأشـخاص غيـر القادريـن علـى تحمـل واجبـات الاشـتراك.
- **القانـون 45.18** المتعلـق بتنظيـم مهنـة العامليـن العامـلات الاجتماعييـن الصـادر بتاريـخ 26 يوليـو 2021.
- **القانـون رقـم 103.13** المتعلـق بمحاربـة العنـف ضـد النسـاء، الـذي صـدر بالجريـدة الرسـمية بتاريـخ 12 مـارس2018 وقـد مكـن هـذا القانـون مـن التوفـر عـلى إطـار معيـاري وطنـي لمحاربـة جميـع أشـكال العنـف ضـد النسـاء، وفـق مقاربـة تشـاركية انخـرط فيهـا كل المتدخليـن، ويهـدف هـذا القانـون إلـى ضمـان الحمايـة للنسـاء ضحايـا العنـف، مـن خـلال أربعـة أبعـاد، تشـمل الوقايـة، والحمايـة، وزجـر مرتكـي العنـف ، وتوفـر آليـات وخدمـات للتكفـل .
- **القانـون رقـم 103.13 المتعلـق بمحاربـة العنـف ضـد النسـاء** الـذي يوفـر حمايـة لجميـع فئـات المجتمـع مـن هـذه الظاهـرة ولاسـيما كبـار السـن.
- **القانـون رقـم 19.12: المتعلـق بتحديـد شـروط الشـغل والتشـغيل المتعلقـة بالعامـلات والعمـال المنزلييـن**، الذي ينص علـى دور العمال المنزلييـن من المواطنين والعمـال المهاجريـن فـي توفيـر الرعايـة لكبار السـن، من خـلال الاعتناء بفرد مـن أفراد البيـت بسـبب سـنه أو عجـزه، أو مرضـه، أو كونـه مـن الأشـخاص فـي وضعيـة إعاقـة.

- **المرسوم رقم 2.21.473، الصادر بتاريخ 28 يوليوز 2021 القاضي بتطبيق القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين** من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، فيما يخص السجل الوطني للسكان.
- **المرسوم رقم 2.21.582 المتعلق بتطبيق القانون رقم 72.18** المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، فيما يخص السجل الاجتماعي الموحد.
- **القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين** تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- **القانون الإطار رقم 06.22** المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الصادر في 13 يوليوز 2022.
- **القانون رقم 23.23** الذي تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.
- **القانون رقم 78.14** المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، هاذين الجهازين مرشحين للاضطلاع بدور مواكبة الأسرة بمكوناتها بما فيها المسنين وحقوق الطفل والمرأة وقضايا المساواة.

المرسوم رقم 2.23.1069 بتطبيق القانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، حيث يعهد إليها بالسهر على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وتتبعه وتقييمه بهدف الرفع من فعاليته، ويحدد مهام واختصاصات الوكالة وكيفيات تسييرها وتدبيرها.

- **القانون رقم 58.23** المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر الصادر في 30 نونبر 2023.
- **المرسوم رقم 2.23.690 بتطبيق القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي** عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، ويروم هذا المرسوم بيان كيفيات إيداع طلبات التسجيل برسم النظام ومراحل معالجتها من طرف هيئة التدبير ومنح هذه الأخيرة إمكانية ابرام اتفاقيات لتبادل المعطيات مع

مختلف الإدارات والهيئات والمؤسسات التي تقدم خدمات في مجال التغطية الصحية لفائدة منخرطيها وذوي حقوقهم.

- **مرسوم رقم 2.23.866 بتتميم المرسوم رقم 2.22.797 الصادر في 4 جمادى الأولى 1444 (29 نوفمبر 2022)** بتطبيق القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، فيما يخص نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. (صادق عليهما مجلس الحكومة يوم 7 دجنبر2023).

- **مرسوم رقم 2.22.604 بتطبيق أحكام القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملين والعاملات الاجتماعيين** وهو المرسوم الذي صادق عليه مجلس الحكومة في مارس 2024.

المحيط المؤسساتي والأوراش الاجتماعية ذات الصلة بالمسنين

إن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أطلقها المغرب منذ بداية الألفية الجديدة ساهمت في تطوير المحيط المؤسساتي الذي يعنى بقضايا الأشخاص المسنين، موازاة مع إرساء أوراش مهيكلة كبرى أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، واستراتيجيات وطنية كان لها وقع إيجابي مباشر على الأسر وكل الفئات الاجتماعية بما فيها الأشخاص المسنون، نذكر منها:

- **ورش تعميم الحماية الاجتماعية** الذي يهدف إلى حماية المواطنين من مخاطر الحياة، والمتضمن لمجموعة من المشاريع تتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، وتعميم التعويضات العائلية بدء من سنة 2023، وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة لكل شخص يتوفر على عمل قار في أفق 2025.

- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019 - 2023**، التي تهدف إلى تعزيز المكتسبات المحققة وإعادة توجيه البرامج للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات التي تهدف الى مكافحة الفقر والإقصاء وتعزيز الخدمات الصحية لفائدة الساكنة المعوزة، وتعمل على نطاق واسع لحماية وتحسين رعاية المسنين من خلال دعم أنشطة جمعيات المسنين (بناء القدرات والتوعية)، وإنشاء مراكز استقبال ودور وأجنحة

كبار السن وكذا تحسين الخدمات المقدمة لفائدتهم.

- **السجل الاجتماعي الموحد**: الذي يهدف الى تحسين عملية استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي ويعد بمثابة قاعدة تضم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمسجلين بما يمكن من تحديد الأشخاص المؤهلين للاستفادة من البرامج الاجتماعية، واستهدافها بناء على مؤشر اجتماعي واقتصادي يعكس المستوى السوسيو اقتصادي لكل أسرة، كما يتيح إمكانية التسجيل الموحد والمجاني والمفتوح أمام جميع المواطنين المغاربة والأجانب المقيمين بالتراب المغربي.

كما أعدت القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية بحكم المهام المنوطة بها سياسات وبرامج عمل تهدف إلى تحسين أوضاع الأشخاص المسنين وضمان حقوقهم وتثمين مشاركتهم، نذكر منها ما يلي:

- **الاستراتيجية الجديدة للوزارة 2022 - 2026 «جسر نحو تنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة»**، التي ترتكز على ثلاث ركائز: بيئة اجتماعية ذكية دامجة، مساواة وتمكين وريادة، ثم الأسرة كمنظومة القيم والاستدامة، وتعتمد هذه الركيزة الثالثة على 4 محاور أساسية: منها الرابط الاجتماعي ودعم الأشخاص المسنين

- **الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين**: التي تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على إعدادها، والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع الصحية للأشخاص المسنين وضمان استقلاليتهم في إطار مقاربة دامجة وتشاركية.

- **السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة** التي تتضمن تدابير بالإضافة الى الأشخاص في وضعية إعاقة تدابير موجهة للأشخاص المسنين، والتي تتعلق بتوفير بيئة ملائمة تسمح للأشخاص في وضعية إعاقة سواء المسنين أو غيرهم من التنقل دون معيقات وبكرامة وبقدر أكبر من الحرية ولا تخص الولوجيات البيئة الهندسية والحضرية فقط، بل كذلك المجالات الرئيسية كالنقل العمومي وولوج الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- **الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026**: تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بشأن النهوض بوضعية المرأة في المغرب، مع الانخراط الكامل في مختلف الأوراش الاجتماعية، قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

بإعـداد الخطـة الحكوميـة الثالثـة للمسـاواة 2026-2023، بتشـاور مـع جميـع الفاعليـن المعنييـن وفـي انسـجام مـع الإطـار الاسـتراتيجي للخطـة الحكوميـة الـذي تـم اعتمـاده مـن قبـل اللجنـة الوطنيـة للمسـاواة بيـن الجنسـية وتمكيـن المـرأة فـي اجتماعـه الأول المنعقـد فـي 17 مـارس 2023، برئاسـة رئيـس الحكومـة.

وقـد عـرف إعـداد هـذه الخطـة مسـارا تشـاوريا بمشـاركة 34 قطاعـا وزاريـا و12 مؤسسـة وطنيـة وجمعيـات الجماعـات الترابيـة والقطـاع الخـاص وجمعيـات المجتمـع المدنـي، خـلال الفتـرة الممتـدة مـن 08 دجنبـر 2022 إلـى غايـة 30نونبـر 2023، وذلـك قصـد التشـاور وتبـادل الآراء بهـدف تحديـد الأهـداف والمحـاور الاسـتراتيجية وإجـراءات الخطـة الحكوميـة.

وقـد أسـفرت هـذه اللقـاءات التشـاورية عـن إعـداد الخطـة الحكوميـة للمسـاواة 2026-2023، عـن مجموعـة مـن التدابيـر التـي سـيتم تنزيلهـا علـى المسـتويين المركـزي والترابـي، حيـث يبلـغ مجموعهـا 288 تدبيـرًا، موزعـة علـى البرامـج الثلاثـة:

أولاً، يأتـي برنامـج «التمكيـن الاقتصـادي للنسـاء والريادة»متضمنـا 129 تدبيـرًا، وهـو يهـدف إلـى تعزيـز دور المـرأة فـي الاقتصـاد وتمكينهـا مـن المشـاركة بشـكل أكبـر فـي مختلـف المجـالات الاقتصاديـة وتشـجيعها علـى الابتـكار والريـادة فـي ريـادة الأعمـال.

ثانيًـا، يشـمل برنامـج «وقايـة وحمايـة: بيئـة بـدون عنـف ضـد النسـاء»حزمة مـن 83 تدبيـرًا، وترتكـز علـى تعزيـز الوقايـة والحمايـة القانونيـة والاجتماعيـة للنسـاء وتوفيـر بيئـة آمنـة ومحفـزة لهـن، وذلـك مـن خـلال محاربـة العنـف بشـتى أنواعـه، وتحسـين الخدمـات الاجتماعيـة يمـا فـي ذلـك التكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف.

ثالثـا، يتضمـن برنامج»النهـوض بالحقـوق ومكافحـة التمييـز والصـور النمطية»مجموعة مـن التدابيـر التـي يبلـغ عددهـا76، وتتعلق أساسـا بتغييـر العقليـات والتصـورات الخاطئة حـول دور المـرأة فـي المجتمـع ومكافحـة التمييـز بجميع أشـكاله.

المصـدر : الخطـة الحكوميـة للمسـاواة 2026.2023 : وزارة التضامـن والادمـاج الاجتماعـي والاسـرة : البرنامـج 1.1 التمكيـن الاقتصـادي والريـادة ،

كما عرف المحيط المؤسساتي تطورا مهما، تتلخص أهم مؤشراته بما يلي:

- **إحداث بنية إدارية** ضمن هيكلة وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حيث أحدث قسما للأسرة والأشخاص المسنين ومصلحة حماية الأشخاص المسنين بمديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين، أنيط لهذه الاخيرة إنجاز المهام التالية بتعاون مع القطاعات والجهات المعنية:
  - وضع وتنفيذ وتقييم البرامج التي تعنى بالأشخاص المسنين؛
  - دعم هياكل التكفل بالغير والنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين؛
  - دعم جمعيات العاملة في مجال الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين.

إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والذي يندرج في إطار تنزيل مقتضيات الفصلين 169و171 من الدستور.

كما توجد مؤسسات وطنية تقوم بأدوار طلائعية من خلال الآراء والدراسات والاستشارات العمومية

- جامعة محمد السادس للعلوم الصحية كمركز للتدريب والبحوث الصحية؛
- إحداث بنيات ونقط ارتكاز بمجموعة من الوزارات مصلحة الأشخاص المسنين (الصحة والحماية الاجتماعية، التعاون الوطني وغيرها...).

بالإضافة الى المؤسسات الدستورية التالية :

- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** كمؤسسة وطنية مستقلة، يشتغل في كل القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان والحريات وحمايتها، وضمان ممارستها وتعزيزها بشكل كامل، يلعب دورا هاما من خلال تتبع ورصد أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** وهو هيئة دستورية تمارس وظائف استشارية لفائدة الحكومة ومجلسي النواب والمستشارين. وهي تعد آراء عديدة، لا سيما بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفئات المجتمع لاسيما الأشخاص المسنين، كما يعد المجلس آراء وتقارير ودراسات بطلب من الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين (إحالة) أو بمبادرة منه (إحالة ذاتية).

تطور الدعم العمومي الموجه لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين:

يلعب القطب الاجتماعي دورا مهما في الرقي وتجويد خدمات هذه المؤسسات من خلال تأهيل المؤسسات والتأطير وضمان شروط الاستقبال اللائق للمسنين بدون سند عائلي، ومساهمة في هذا المجهود تعمل الوزارة على مواكبته ودعمه.

في هذا الإطار ارتفع الدعم العمومي المقدم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022 من 14 مليون و559 ألف درهم الى 17 مليون درهما بزيادة تبلغ 15%، إضافة إلى ذلك يتم دعم مبادرات الجمعيات المتكفلة بالأشخاص المسنين في وضعية تشرد أو وضعية صعبة خلال فترة الشتاء عبر تخصيص منح للتسيير والتجهيز بشكل سنوي.

وخلال سنة 2023، تم تأهيل وتجهيز 11 مركز للأشخاص المسنين بميزانية تقدر بحوالي 3.925.000,00 مليون درهم، بالإضافة إلى الدعم المالي المقدم لهذه المؤسسات، لتجويد عملها وتطوير أدائها الوظيفي وتأمين استمرارية خدماتها، وتحسين جودة التكفل بالأشخاص المسنين، عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين وتقوية وتطوير قدرات الموارد البشرية العاملة بها.

وفي إطار طلب عروض مشاريع الجمعيات برسم سنة 2023، تم توقيع اتفاقيات الشراكة لدعم إحداث55 فضاءات جسر الأسرة بقيمة إجمالية تقدر ب 20.172.250 درهما، منها 40 فضاءات تتضمن النوادي النهارية للأشخاص المسنين.

كما تم العمل على:

- تطوير مهن الرعاية الأسرية عبر تكوين مقدمي الخدمة لفائدة الأشخاص المسنين؛
- تطوير وتعزيز الخدمات المقدمة للأشخاص المسنين داخل الأسر؛
- مواكبة إصلاح النظام القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية لمواصلة الاضطلاع بدورها المحوري في مجال المساعدة الاجتماعية والتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، من خلال إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون رقم 65.15 المنظم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

الإشكالات المطروحة:

تم تسجيل مجموعة من المكتسبات والمجهودات الرامية للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، إلا أنها تبقى دون المستوى المنتظر لرفع التحديات المرتبطة بالشيخوخة، ويمكن إجمال الإشكاليات المطروحة فيما يلي:

- **على المستوى المؤسساتي:** ضعف الالتقائية في البرامج والمبادرات لكافة المتدخلين للاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الأشخاص المسنين المتزايدة.
- **على المستوى الاجتماعي والصحي:** ما زال إلى حد ما موكول إلى الأسر، رغم ما تعانيه من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية.
- **على مستوى سياسة الاستهداف:** ضعف الإجراءات التي تستهدف الأشخاص المسنين في وضعية صعبة، وخصوصا من هم/هن في وضعية عزلة وإعاقة أو فاقدي الاستقلالية والسند الأسري، مع غياب خطة حماية الأشخاص المسنين أثناء الأزمات والكوارث.
- **على المستوى الجمعوي:** جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية وحماية الأشخاص المسنين ما زالت تفتقد الى الإمكانيات المالية والبشرية، مقارنة بالتكلفة الكبيرة للتدخلات لفائدة الأشخاص المسنين، وتحتاج إلى تكوين لتعزيز التأطير والتشبيك.
- **على مستوى انتاج البيانات والمعلومات:** قلة البيانات الكمية والنوعية حول قضايا الأشخاص المسنين واحتياجاتهم؛ وخصوصا البيانات حسب المجال الترابي التي لا ترقى الى الدقة اللازمة حتى يمكن للسياسات والبرامج العمومية الاستناد اليها وبناء تدخلات منسجمة مع حاجيات المسنين في محيطهم الاجتماعي.
- **على مستوى الموارد البشرية:** محدودية الموارد البشرية الصحية المختصة في طب الشيخوخة والرعاية الصحية والنفسية للمسنين.

الرهـــانات

مكن تشخيص واقع الأشخاص المسنين من الوقوف على التحديات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المسنين التي تساعد على تحديد الفرص المتاحة والرهانات والتحديات التي يتعين رفعها، ومداخل المعالجة التي يمكن اعتمادها للنهوض بأوضاع هذه الفئة ويمكن إجمال أهم الرهانات فيما يلي:

- **رهان النهوض بالشيخوخة السليمة**: من خلال اعتماد المقاربة الوقائية وتمكين الأشخاص المسنين والأسر والشباب من الوسائل والمعارف الضرورية وتقوية البرامج الوقائية التوعوية والتحسيسية من أجل بناء شيخوخة سليمة منذ فترة مبكرة وإدراجها ضمن المناهج المدرسية والتعليمية والإعلامية.

- **رهان تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز الولوج للخدمات الصحية والاجتماعية**: أظهرت نتائج التشخيصات المنجزة سابقا أن الأشخاص المسنون من الفئات الأقل استفادة من الحماية الاجتماعية وخصوصا من هم في وضعية عزلة أو إعاقة أو بدون سند عائلي، فالرهان اليوم هو تعميم الحماية الاجتماعية على كافة المسنين مع استحضار عامل الجنس والعزلة، بالإضافة إلى تطوير أنظمة رعائية صحية مستجيبة للحاجيات الخصوصية لكبار السن وسن تشريعات تحفيزية مشجعة على توفير خدمات اجتماعية وترفيهية مميزة لفائدة المسنين.

- **رهان تثمين إمكانيات الأشخاص المسنين**: يتوفر الأشخاص المسنون على إمكانيات ومعارف هائلة ويمكن استثمارها في مسيرة التنمية، خاصة مع توسيع وتوظيف فئة منهم للتكنولوجيات الحديثة، إلا أن فرص استثمار هذه الخبرات تبقى ضيقة ولا تستغل بما فيه الكفاية، لذا أصبح الرهان هو كيفية توسيع هذه الفرص لضمان تثمين إمكانيات وخبرات المسنين.

- **رهان استحضار البعد الترابي:** الحاجة قائمة إلى اعتماد برامج ومقاربات تتلائم مع خصوصيات وفرص كل مجال ترابي فباستثناء بعض المبادرات القطاعية المتفرقة، لم ترق التدخلات الى جعل قضايا الأشخاص المسنين شأنا من شؤون الجماعات الترابية، وتدفع بالتالي الى إعتماد مفهوم المدن أو المجال الترابي الصديق للمسنين.

- **رهان إعداد تشريعات حمائية لكافة الأعمار:** السياق الحالي يحمل فرصا كبيرة لتعزيز الإطار التشريعي وإدراج بعد حماية المسنين من مختلف أشكال التمييز والإهمال والمعاملة السيئة والعنف، وخصوصا وأن المغرب يشهد دينامية

متميـزة لإصـلاح القانـون الجنائـي ومدونـة الأسـرة وقوانيـن أخـرى فـي المجـال الاجتماعـي والاقتصـادي.

- **رهـان تعزيـز التضامـن بيـن الأجيـال وتقويـة الرابط الأسـري:** من خلال إشـراك الشـباب والفتيـات فـي عمليـات مواكبة المسـنين، وتقوية دور الأسـرة في التكفل بالمسـنين واسـتثمار التكنولوجيـا الحديثـة لخلـق تعبئـة مجتمعيـة حـول حقـوق المسـنين، ومـن خـلال توسـيع مجـال التوعيـة بحاجيـات الأشـخاص المسـنين عبـر وسـائل التكنولوجيـات الحديثـة والاسـتثمار فـي الإنتـاج التكنولوجـي والصناعـي الداعم للمسـنين.

الجزء الثالث:

أهـداف ومرتكـزات ومرجعيـات خطـة العمـل الوطنيـة للنهوض بالشـيخوخة النشـيطة

الأهداف

تأتي خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة للاستجابة لحاجيات وتطلعات الأشخاص المسنين وخدمة قضاياهم وضمان إدماجهم ومشاركتهم الفعالة في المجتمع، وأيضا كإطار لتنسيق مختلف الجهود والمبادرات والبرامج في مجال حماية الأشخاص المسنين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع آفاق مشاركة الأشخاص المسنين وتثمين خبراتهم
- ضمان حماية اجتماعية للأشخاص المسنين
- تعزيز دور الأسر لحماية واحتضان الأشخاص المسنين
- تطوير بيئة اجتماعية ذكية ، دامجة وصديقة للأشخاص المسنين
- جعل شأن النهوض وحماية حقوق المسنين شئنا جهويا ومحليا
- تعزيز الالتقائية في البرامج والمبادرات في مجال حماية الأشخاص المسنين

المرتكزات

المرتكزات الوطنية

- الخطب والتوجيهات الملكية السامية؛
- الالتزامات الدولية ذات الصلة؛
- المقتضيات الدستورية؛
- النموذج التنموي الجديد؛
- البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026.

استراتيجية وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة تحت شعار: **«جسر نحو تنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة» .**

- ورش الحماية الاجتماعية والبرامج الاجتماعية والاستعجالية التي تنفدها الحكومة بناءا على توجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

المرتكزات الدولية:

- **خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة 1982** التي تأسست على مبادئ أساسية أهمها رفاه السكان جميعا مع ضرورة الإنصاف بين جميع الفئات العمرية والعمل من أجل مجتمع تتكامل فيه الأجيال.
- **إعلان مبادئ الأمم المتحدة حول كبار السن لسنة 1991:** فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها عدد 91/46 المؤرخ في 1991/12/16 ثمانية عشر استحقاقا حيويا لفائدة كبار السن تتعلق بالاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة ودعت دول العالم إلى اعتمادها في سياستها الوطنية.
- **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة 1994:** الذي خصص حيزا خاصا بكبار السن والشيخوخة، وتناول هذه الفئة من منظور ديموغرافي واستعرض في أحد فصوله دور الأسرة في رعاية مسنيها وحمايتهم من كل اشكال العوز والاحتياج وتأمين حقوقهم في الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية.
- **خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002:** التي تعتبر المرجع الأبرز للدول في التعامل مع قضايا كبار السن من منظور تجاوز بعدي التكفل والرعاية إلى البعد الحقوقي وهي الإطار الدولي الوحيد الذي يعنى بالأشخاص المسنين، وتعد المرجع الأبرز للدول في التعامل مع قضايا كبار السن والتي تتمحور حول 03 توجهات ذات الأولوية و18 من القضايا ذات الأولوية و35 هدفا و239 توصية (إجراء).
- **عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021 - 2030):** أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة للفترة 2021 - 2030، وكلفت منظمة الصحة العالمية أن تقود عملية التنفيذ، ويعتبر عقد الشيخوخة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة هو تعاون عالمي يجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والوكالات الدولية والمهنيين والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والقطاع الخاص لمدة 10 سنوات من العمل المتضافر والتحفيزي والتعاوني لتعزيز حياة أطول وأوفر صحة.
- **خطة التنمية المستدامة لعام 2030:** الذي يعد إطارا لبناء السياسات ووضع الاستراتيجيات رغم أنها لم تدرج أي هدف للمسنين وقضاياهم والأمر نفسه على مستوى الغايات ال 169 التي لم تذكر بالتدقيق مصطلح كبار السن او المسنين ولم تتجه إليهم مباشرة سوى في ثلاث منها.

- **الهـدف 1:** القضاء علـى الفقـر بجميـع أشـكاله فـي كل مـكان- الغايـة 3.1: اسـتحداث نظـم وتدابيـر حمايـة اجتماعيـة ملائمـة علـى الصعيـد الوطنـي للجميـع ووضـع حـدود دنيـا لهـا ، وتحقيـق تغطيـة صحيـة واسـعة للفقـراء والضعفـاء بحلـول عـام 2030
- **الهـدف**2 «القضـاء علـى الجـوع»، ولاسـيما الغايـة منـه حـول معالجـة الاحتياجـات الغذائيـة والغايـة 2.2
- **الهـدف 11** « جعـل المـدن والمسـتوطنات البشـرية شـاملة وآمنـة وقـادرة علـى الصمـود ومسـتدامة»، وخصوصـا الغايـة 11.2 حـول توفيـر النقـل المأمـون والغايـة 11.7 حـول توفيـر سـبل الاسـتفادة مـن مسـاحات خضـراء وأماكـن عامـة آمنـة
- **أجنـدة الاتحـاد الإفريقـي فـي أفـق عـام 2063** الـذي جعـل القضـاء علـى الفقـر والجـوع بجميـع أشـكاله. المسـاواة والحمايـة الاجتماعيـة لكافـة الفئـات الاجتماعيـة منهـم الأشـخاص المسـنين مـن أولويـات عملـه.
- **قـرارات منظمـة التعـاون الاسـلامي** خاصـة مـا ورد فـي مؤتمـره الـوزاري حـول التنميـة الاجتماعيـة المنعقـد باسـطنبول بتاريـخ 9/12/2019 التـي اعتمـدت اسـتراتيجية حمايـة كبـار السـن؛
- **منظمـة العمـل الدوليـة لاسـيما التوصيـة عـدد 202 لسـنة 2012:** تؤكـد الضمانـة الرابعـة مـن التوصيـة أن كبـار السـن هـم أكثـر عرضـة للفقـر والتهميش، والممارسـات التمييزيـة السـلبية فـي مجـال النفـاذ والتمتـع بالمنافـع الاجتماعيـة والخدمـات الصحيـة، لـذا فـإن الـدول الأعضـاء فـي هـذه المنظمـة مطالبـة بإرسـاء أرضيـات وطنيـة للحمايـة الاجتماعيـة، بمـا مـن شـأنه أن يضمـن الحـد الأدنـى مـن مقومـات العيـش الكريـم لكبـار السـن.
- **الاتفاقيـة رقـم 102 بشـأن المعاييـر الدنيـا للضمـان الاجتماعـي لمنظمـة العمـل الدوليـة لسـنة** 1952 المصـادق عليهـا مـن قبـل المملكـة المغربيـة والتـي دخلـت حيـز التنفيـذ بتاريـخ 14 يونيـو 2020.
- **الاتفاقيـة الدوليـة لحمايـة حقـوق جميـع العمـال المهاجريـن وأفـراد أسـرهم** لسـنة 1990 (المـادة 7 عـدم التمييـز فـي الحقـوق بسـبب العمـر).
- **الاتفاقيـة الدوليـة لحمايـة الأشـخاص فـي وضعيـة إعاقـة** لسـنة 2006، (المـادة 13-1 بشـأن الوصـول إلـى القضـاء، المـادة 16 بشـأن خدمـات الحمايـة التـي تراعـي عامـل السـن، المـادة 25 (ب) بشـأن الصحـة، والمـادة 28-2(ب) بشـأن المسـتوى اللائـق للمعيشـة والحمايـة الاجتماعيـة).

- **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979.**
- **الاتفاقية العربية رقم 3 لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.**
- **تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة تمتيع المسنين بجميع حقوق الإنسان،** ذي المرجع A/HRC/43/30، الصادر في 13 أغسطس 2015، الفقرة (94).[20]
- **تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان ذي المرجع A/HRC/39/50. الصادر في 10 يوليو 2018، الفقرة (84).[21]**

التوصيات الداعمة

- **توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** حول الأشخاص المسنين في المغرب الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 6418 بتاريخ 3 ديسمبر2015، حيث دعا إلى ضرورة وضع سياسة عمومية مندمجة في مجال حماية الأشخاص المسنين تطبق على الصعيدين المركزي والجهوي، وتقوم على احترام حقوق الأشخاص المسنين وصون كرامتهم.
- **الإحالة الذاتية رقم 2018/34 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** حول الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، الذي تضمن جملة من التوصيات والتدابير ذات الأولوية التي يمكن ان تجعل من الحماية الاجتماعية رافعة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والتماسك والتضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية وبين مختلف الأجيال.
- **الإحالة الذاتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع: «تمثين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات».**
- **توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الواردة في تقريره السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2022، والذي نشر سنة 2023 حول موضوع: «إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق» في محور الحقوق الفئوية. حقوق كبار السن، أكد المجلس على ما يلي:
  - وضع إطار قانوني خاص بالأشخاص المسنين بشكل يتلاءم مع المعايير الدولية في هذا المجال، وخاصة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن لسنة 1991؛

20. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/179/88/PDF/G1517988.pdf?OpenElement
21. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/215/04/PDF/G1821504.pdf?OpenElement

- التسريع بإصدار النصوص التنظيمية المنصوص عليها في المادة 44 من القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية من أجل بداية تطبيقه بما يكفل إعادة تأهيل هذه المؤسسات حتى تقوم بأدوار متقدمة في حفظ كرامة المتكفل بهم، بمن فيهم المسنين؛
- تسريع تنفيذ تدابير البرنامج الحكومي الهادفة إلى إحداث مدخول «الكرامة» لفائدة المسنين؛
- تطوير التكفل بالأشخاص المسنين عن بعد وبأسرهم وتفعيل الإسعاف الاجتماعي المتنقل والخدمات المتنقلة

- **توصيات مؤسسة وسيط المملكة** حول حقوق كبار السن في ظل التحولات الرقمية، رقم 16233 بتاريخ 17 نونبر 2022.
- **توصيات الدراسة المنجزة حول أوضاع الأشخاص المسنين** المنجزة من طرف وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بشراكة بين الوزارة والمرصد الوطني للتنمية البشرية سنة 2017، والتي دعت إلى ضرورة إعداد واعتماد وتتبع وتقييم سياسة عامة مندمجة ومنسقة حول الأشخاص المسنين.
- **توصيات التقرير السنوي الأول للمرصد الوطني للأشخاص المسنين** لسنة 2018، التي تؤكد على ضرورة إعداد سياسة عمومية أو برنامجا وطنيا مندمجا للنهوض بأوضاع المسنين
- **توصيات المؤتمر العربي حول كبار السن بين الرعاية الأسرية والمؤسساتية،** الذي تم تنظيمه يومي6 و7 أكتوبر 2015 بتعاون بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتي دعت الدول إلى إعداد استراتيجيات لحماية كبار السن.
- **توصيات الندوة الدولية حول تشيخ الهجرة: تحت موضوع:** «أن تشيخ بين بلدين: متقاعدون ومهاجرون بين أوروبا والمغرب» المنظمة من طرف مجلس الجالية المغربية بالخارج بشراكة مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة خلال يومي 18و19 ماي لسنة 2023 بسلا، والتي أكدت على ضرورة حماية حقوق المسنين المغاربة بالمهجر وإدماجها في السياسات العمومية الوطنية.
- **توصيات الدراسة حول التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية: تنمية اقتصاد الرعاية:** دراسة حالة عن اقتصاد الخدمات والرعاية المقدمة للمسنين في المغرب، إعداد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) بتعاون مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

المبادئ والرؤية المعتمدة في إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة:

المبادئ المؤطرة:

الرؤية الاستراتيجية المعتمدة لخطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة

«من أجل شيخوخة نشيطة».

الفئة المستهدفة:

تستهدف خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة كل الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق.

مسار إعداد خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة

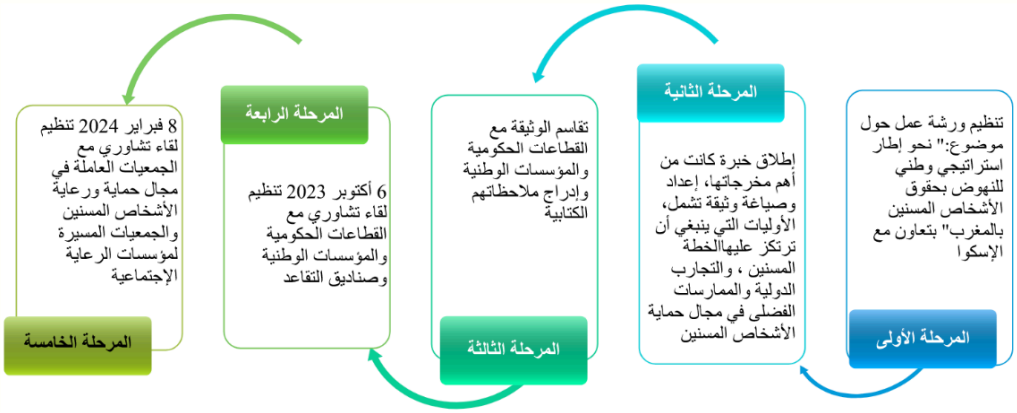

الجزء الرابع:
محاور خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة:

اعتبارا لكون خطة العمل الوطنية مشروعا وطنيا يوضح الرؤية المشتركة بين مختلف الفاعلين الحكوميين والغير حكوميين، فهي تشكل بالتالي إطارا تعاقديا يمكن من تعبئة وانخراط أكبر عدد من الفاعلين المعنيين بقضايا الشيخوخة، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية وبمراعاة لمهام وأدوار كل طرف، حيث تتضمن **أربعة محاور أساسية ومحورين عرضانيين و 14 هدف استراتيجيا و74 تدبيرا** وردت المحاور الأساسية والعرضانية كما يلي:

المحاور الأساسية:

المحور الاول: تعزيز المشاركة وتثمين خبرات لأشخاص المسنين

المحور الثاني: تعزيز الحماية الاجتماعية والنهوض بالشيخوخة السليمة

المحور الثالث: تطوير بيئة تمكينية للأشخاص المسنين

المحور الرابع: تطوير التشريعيات والقوانين الداعمة لحقوق الأشخاص المسنين

المحاور العرضانية:

- تطوير المعرفة والرصد وتتبع وتقييم السياسات
- تكوين الفاعلين ورقمنة التدخل التدخلات والخدمات

المحـور الأول: تعزيـز المشـاركة وتثميـن خبـرات الأشـخاص المسـنين

يشـهد العالـم المعاصـر تطـورا يمكـن الأشـخاص المسـنين مـن بلـوغ سـن متقدمـة وفـي صحـة جيـدة، ويسـاعدهم علـى المسـاهمة بفاعليـة أكبر فـي تنميـة مجتمعاتهم المحليـة، وخصوصـا مـع وجـود فئـة عريضـة مـن الأشـخاص المسـنين يتوفـرون علـى تجـارب متنوعـة ورصيـد معرفـي وثقافـي غنـي يحتـاج لتثميـن وإلـى نقـل للأجيـال الصاعـدة.

إنهـا المحـددات التـي دفعـت بإعطـاء الأولويـة لمحـور المشـاركة بهـدف التركيـز علـى تعزيـز فـرص مسـاهمتهم فـي إدارة الشـأن المحلـي والعـام ومشـاركتهم بفاعليـة فـي جميـع مجـالات التنميـة، مـن خـلال توفيـر الظـروف والآليات الملاءمـة لإدماجهـم وإشـراكهم، وإفسـاح المجـال لهـم للاسـتفادة مـن خبراتهـم ومعارفهـم ومهاراتهـم فـي مختلـف مناحـي الحيـاة.

ويقصـد بالمشـاركة فـي الحيـاة العامـة مسـاهمة الأشـخاص المسـنين فـي تدبيـر شـؤون مجتمعهـم وإبـداء الـرأي فـي السياسـات والبرامـج كمواطنيـن وكفئـة عمريـة لديهـا احتياجـات خاصـة غيـر متجانسـة، مـع تيسـير قيامهـم بمبـادرات تهدف إلـى تحقيق المنفعـة العامـة، وتوفيـر المحيـط الملائـم لنقـل مهاراتهـم وخبراتهـم باعتبارهـم رأس مـال بشـري، يسـاهم بـدوره فـي وضـع أسـس بنـاء مجتمـع ملائـم لجميـع الأعمـار دون تمييز.

وينسـجم هـذا المبـدأ مـع توجيهـات صاحـب الجلالـة الملـك محمـد السـادس نصـره الله الـواردة فـي الخطـاب الملكـي السـامي بمناسـبة عيـد العـرش المجيـد لسـنة 2022 حيـث أكـد جلالتـه علـى مـا يلـي:» **إن بنـاء مغـرب التقـدم والكرامـة، الـذي نريـده لـن يتـم إلا بمشـاركة جميـع المغاربـة رجـالا ونسـاء فـي عمليـة التنميـة**».

كمـا تنـدرج مسـاعي تعزيـز مشـاركة الأشـخاص المسـنين فـي مختلـف مناحـي الحيـاة العامـة، ضمـن المبـادئ العامـة لخطـة مدريـد، حيـث أكـد إعـلان مدريـد السياسـي فـي **المـادة 10 علـى « إن إمكانـات كبـار السـن تشـكل أساسـا قويـا للتنميـة فـي**

المستقبل، ويمكّن ذلك المجتمع من الاعتماد أكثر فأكثر على مهارات كبار السن وخبرتهم وحكمتهم».

فبالإضافة إلى المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تم إدراج المشاركة الثقافية بهدف إدماج الأشخاص المسنين في جميع الحقول الثقافية والفنية، وتشجيعهم على الإبداع الفني ونقل مهاراتهم وإبداعهم وتنمية التراث الوطني، تطبيقا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين كل فئات المجتمع، وصيانة للهوية الثقافية والاعتماد عليهم كرافعة أساسية في الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي ونقله للجيل اللاحقة.

كما يتم تفعيل مبدأ المشاركة عبر إشراك المسنين في تنزيل وتفعيل وتتبع تدابير هذه الخطة.

المحـور الأول: تعزيـز المشـاركة وتثميـن خبـرات الأشـخاص المسـنين، ويتضمـن ثلاثـة أهـداف اسـتراتيجية و12 تدبيـرا

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز ودعم مشاركة الأشخاص المسنين
1. تعزيز المشاركة الكاملة للأشخاص المسنين وعلى قدم المساواة في مختلف المجالات السياسية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحسيس الفاعلين بذلك
2. تشجيع ودعم العمل التطوعي للأشخاص المسنين لنقل خبرتهم للأجيال القادمة
3. دعم مشاريع ومبادرات المجتمع المدني الهادفة لإشراك المسنين في الحياة العامة وفي تأطير الشباب والطفولة الصغرى والتثقيف بالنظير لفئة المسنين
4. مواكبة ودعم المسنين المزاولين لبعض الأنشطة الحرفية والمهنية كالصناعة التقليدية لتحفيزهم على الاستمرار في نشاطهم للمحافظة على التراث الوطني
5. فتح المجال للاستفادة من خبرات الأشخاص المسنين وتجاربهم من خلال دعم مشاريعهم ومبادراتهم
6. دعم وتشجيع التعلم مدى الحياة ومحاربة الأمية في صفوف الأشخاص المسنين
الهدف الاستراتيجي الثاني: الاعتراف وتثمين المساهمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للأشخاص المسنين
7. مأسسة الاعتراف وتثمين العطاءات الفكرية والفنية والإبداعية للأشخاص المسنين في مختلف المجالات وتيسير سبل نقلها للأجيال المقبلة
٨. تطوير الخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية لفائدة مغاربة العالم في بلدان الاستقبال وملاءمتها مع خصوصية كل البلد لفائدة الأشخاص المسنين
9. استثمار خبرات وتجارب مغاربة العالم المسنين والمسنات عند إعداد البرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية
الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم وتعزيز التضامن بين الأجيال
10. إدراج بعد الشيخوخة وقيم التضامن بين الأجيال وحقوق المسنين والمسنات في البرامج التربوية والتعليمية والإعلامية
11. إعداد وتنفيذ استراتيجية إعلامية لتعزيز التماسك الأسري والتضامن بين الأجيال
12. تنظيم حملات توعوية دورية لفائدة الشباب لحثهم على التطوع في مجال العمل الاجتماعي لفائدة الأشخاص المسنين

المحـور الثانـي: تعزيـز الحمايـة الاجتماعيـة والنهـوض بالشـيخوخة السـليمة

تعتبـر الحمايـة الاجتماعيـة مدخـلا أساسـيا للنهـوض بالعنصـر البشـري باعتبـاره حلقـة أساسـية فـي التنميـة، فـي هـذا الاطـار ، وتعزيـزا للحمايـة الاجتماعيـة للمسـنين سـواء داخـل المغـرب أو خارجـه، وذلـك تنفيـذا للرؤيـة الملكيـة السـامية الراميـة لتعميـم الحمايـة الاجتماعيـة بمكوناتهـا المختلفـة، وانسـجاما مـع أهـداف باقـي البرامـج الاجتماعيـة ذات الصلـة كالمبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشـرية وبرنامـج تقليـص الفـوارق المجاليـة والاجتماعيـة وبرامـج المسـاعدة الاجتماعيـة وغيرهـا، وذلـك بهـدف تعزيـز ولـوج كافـة المواطنيـن والمواطنـات بمـن فيهـم الأشـخاص المسـنين إلـى الخدمـات الأساسـية.

فأهـداف هـذا المحـور تتماشـى مـع خلاصـات الدراسـات والتقاريـر الوطنيـة التـي أظهـرت أن فئـة الأشـخاص المسـنين هـي الأقـل اسـتفادة مـن الحمايـة الاجتماعيـة وتواجـه صعوبـات فـي الولـوج الـى الخدمـات الصحيـة والاجتماعيـة خصوصـا فاقـدي الاسـتقلالية أو مـن هـم فـي وضعيـة عزلـة أو بـدون سـند عائلـي.

وتـزداد الفجـوة عنـد اسـتحضار بعـد النـوع الاجتماعـي، فالنسـاء اللواتـي يتقدمـن فـي العمـر يسـتفدن بشـكل أقـل مـن مختلـف الفـرص، مقارنـة مـع الرجـل، حيـث علـى سـبيل المثـال، تتوفـر 9,4% مـن النسـاء المسـنات علـى عمـل مقابـل 38,4 % عنـد الرجـال سـنة 2021، غالبـا كمسـاعدات أسـرية (57.1%)، كمـا تسـتفيد نسـبة قليلـة منهـن مـن التقاعـد 15,8% مقابـل 41,1% عنـد الرجـال المسـنين فـي سـنة 2021 إضافـة إلـى ذلـك فـإن 31,9% مـن النسـاء المسـنات لا يتوفـرن علـى تغطيـة صحيـة مقابـل 23,5% عنـد الرجـال.[22]

وانسـجاما مـع تنزيـل ورش الحمايـة الاجتماعيـة للفئـات الاجتماعيـة الهشـة بمـا فئهـا فئـة الأشـخاص المسـنين تـم وضـع تدابيـر إجرائيـة مسـتجيبة للحاجيـات الخصوصيـة لهذه الفئة.

22. مذكرة إخبارية المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين 2022.

المحـور الثانـي: تعزيـز الحمايـة الاجتماعيـة والنهـوض بالشـيخوخة السـليمة، ويتضمـن أربـع أهـداف اسـتراتيجية و18 تدبيـرا موزعيـن كالتالـي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعميم أنظمة التقاعد والتغطية الصحية:

1. توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد بالنسبة للأشخاص المسنين النشيطين (القطاع الغير المهيكل)
2. تعميم التأمين الإجباري عن المرض لكافة المسنين وخاصة المستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين
3. تبسيط إجراءات ومساطر الاستفادة من التغطية الصحية للمسنين لذوي الأمراض المزمنة
4. العمل من أجل تسوية الوضعية المعاشية للمسنين المحالين على التقاعد بما فيها السجناء المسنين
5. تمكين مغاربة العالم المتقاعدين من نقل حقوقهم المكتسبة في بلدان الاستقبال نحو بلدهم الأصلي عبر تبسيط الاجراءات التي تعيق استفادتهم من الحقوق المرتبطة بالتقاعد والرعاية الصحية

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوقاية والتشخيص المبكر للأمراض

6. تطوير برامج اللقاحات لفائدة المسنين للوقاية من الأمراض السارية
7. تنظيم أيام تحسيسية وحملات طبية وقائية لفائدة الأشخاص المسنين لتعزيز الشيخوخة السليمة والنشيطة

الوقاية من الحوادث المنزلية (التحسيس من مخاطر الحرائق 8. والانزلاقات، رصد المسنين ذو مخاطر الانزلاقات من طرف مهنيي الصحة...)

الهدف الاستراتيجي الثالث: توفير وتطوير الخدمات العلاجية وآليات التكفل الصحي

9. تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتعزيز صحة الأشخاص المسنين
10. تطوير التكفل الطبي بالأشخاص المسنين ذوو مرض الزهايمر والأمراض المزمنة
11. توفير خدمات متنقلة لفائدة الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة وفاقدي الاستقلالية والذين يعيشون العزلة لاسيما المسنين في العالم القروي بهدف البقاء في بيوتهم والعيش باستقلالية (خدمات الإسعاف، الفرق المتنقلة
12. تعزيز العلاجات المتخصصة في طب الشيخوخة على مستوى المراكز الاستشفائية بكل التراب الوطني
13. وضع آلية (نظام معلوماتي لتتبع وتنسيق المسار العلاجي للمسنين) على الصعيد الترابي وخصوصا من هم في وضعية هشة

الهدف الاستراتيجي الرابع: تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأشخاص المسنين
14. العمل على التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين وملائمتها مع القانون 65.15
15. تعميم النوادي النهارية لفائدة الأشخاص المسنين بشراكة مع الجهات والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني
16. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال رعاية الأشخاص المسنين والنهوض بجودة التكفل بالمسنين
17. تشجيع ودعم العمل التطوعي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين
18 إحداث النوادي النهارية داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

المحور الثالث: تطوير بيئة تمكينية للأشخاص المسنين

يعتبر توفير بيئة تمكينية داعمة وصديقة للمسنين من التدخلات الأساسية التي تجسد فعلية حقوق كبار السن، حيث تساهم في دعم استقلالية ومشاركة كبار السن ومن خلال تعزيز قدرتهم على الحركة والتنقل وتسهيل ولوجهم للمرافق والخدمات الأساسية التي يحتاجها المسن في حياته اليومية. فالبيئة التمكينية الداعمة تمكّن كبار السن من البقاء في محيطهم الأسري والاجتماعي، وتمنع أو تحدد من الحاجة إلى إيوائهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وتشمل البيئة الداعمة إجراءات ضمان السكن الملائم (الولوجيات) التي قد تحد من حركتهم أو تشكل خطراً عليهم؛ والقدرة على الوصول إلى وسائل نقل متاحة وملائمة وصديقة لكبار السن الذين يعانون من تحديات أو إعاقات جسدية، مع دعم توفير المعينات التقنية المناسبة وكل ما يسهّل ولوجهم إلى المرافق والأبنية العامة، ومرافق الترفيه والدعم كالمساحات الخضراء والنوادي النهارية، مع تحديد مسارات استفادة المسنين من المرافق والخدمات.

ويتطلّب تحقيق البيئة التمكينية الصديقة للمسنين تضافر الجهود على المستويات الوطنية والمحلية مع تعزيز الرابط الاجتماعي والاسري.

وقد تم إدراج هذا التوجه في خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة، لارتباطه بالبعد الترابي وبتفعيل الحقوق الأساسية للأشخاص المسنين.

المحور الثالث: تطوير بيئة تمكينية للأشخاص المسنين، ويتضمن ثلاثة أهداف استراتيجية و24 تدبيرا موزعين كالتالي:

الهدف الاستراتيجي الأول: توفير بيئة تمكينيه ملائمة لحاجيات الأشخاص المسنين
1. ملائمة وسائل النقل مع حاجيات الأشخاص المسنين ووضعياتهم
2. مراجعة تسعيرة وسائل النقل لفائدة الأشخاص المسنين
3. ملاءمة المرافق السكنية والعمومية مع حاجيات الأشخاص المسنين ووضع معايير وضوابط حديثة تراعي خصوصياتهم (إلزامية توفير الولوجيات، إدراج بعد الشيخوخة في مشاريع السكن الاجتماعي والاقتصادي...)
4. منح الأولوية للأشخاص المسنين للاستفادة من المرافق العمومية (كالشباك الوحيد)
5. تيسير ولوج الأشخاص المسنين للأندية الرياضية والثقافية بأثمان تفضيلية وتجويد الخدمات المقدمة بها
6. تقديم خدمات اتصالية لفائدة المسنين الملازمين لبيوتهم
7. إحداث وتطوير آلية الإشعار عن العنف وسوء معاملة الأشخاص المسنين عبر الرقم الأخضر يوضع رهن إشارة المسنين وعائلاتهم أو المتكفلين بهم في كل مجال ترابي
8. دعم مبادرات الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة الملائمة لخصوصيات وحاجيات المسنين
9. تعبئة الجماعات الترابية لإدماج احتياجات الأشخاص المسنين في مخططات التنمية المحلية
10. إدماج بعد السن في الخطط الجهوية لمواجهة الكوارث والأزمات
11. تنظيم أنشطة ترفيهية وتوعوية وثقافية واجتماعية لفائدة المسنين
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز دور الأسرة في رعاية الأشخاص المسنين
12. تقوية دور الأسرة في التكفل بالمسن وتشجيع الرعاية المنزلية
13. تطوير مهن التكفل بالمسنين داخل الأسرة وتعزيز تكوين مقدمي الخدمات داخل الأسر
14. بلورة إطار منظم لأسر استقبال المسنين بدون عائل
15. دعم مبادرات الجمعيات المختصة الرامية للتكفل بالمسنين في وضعية هشة في عزلة أوبدون سند عائلي، في وسطهم الأسري والاجتماعي
16. دعم مقدمي الرعاية للأشخاص المسنين فاقدي الاستقلالية بوسطهم الأسري من خلال المواكبة والتوجيه والدعم النفسي
17. إنشاء منصة رقمية تتضمن تسهيل الولوج للمعلومات والخدمات الموجهة للمسنين وكذا المواكبة والاستشارات
18. تعزيز الوعي الأسري بخصوص قضايا المسنين عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية

19. الاعتراف بدور الأقارب المساعدين وأوضاعهم من خلال وضع إطار منظم لرسملة خبراتهم وتجاربهم في التكفل بهم

الهدف الاستراتيجي الثالث: التعبئة الاجتماعية والتحسيس والتوعية

20. نشر ثقافة التهيئ الأمثل لفترة الشيخوخة السليمة والنشيطة

21. التوعية والتحسيس لمحاربة الصور النمطية اتجاه المسنين والقضاء على التمييز وسوء المعاملة

22. تخصيص برامج دينية مرئية ومسموعة للحديث عن قضايا الأشخاص المسنين بما فيها خطب الجمعة

23. إرساء مجالس خاصة بالمسنين من خلال نوادي ثقافية وترفيهية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين

24. تنظيم أنشطة توعوية وثقافية واجتماعية لفائدة المسنين داخل المؤسسات السجنية أثناء فترة الاعتقال ومواكبتهم بعد الإفراج

المحور الرابع: تطوير التشريعيات والقوانين الداعمة لحقوق الأشخاص المسنين

يسعى هذا المحور إلى تقوية الإطار القانوني والتنظيمي للنهوض بأوضاع المسنين وملاءمته مع المقتضيات الدستورية ومع المعايير الدولية ذات الصلة بحماية الأشخاص المسنين، وتعزيز الترسانة التشريعية الوطنية بنصوص وقوانين من شأنها حماية حقوق الأشخاص المسنين والنهوض بها.

حيث ابرزت جميع التوصيات والمطالب المنبثقة عن الفاعلين ضرورة تعزيز الترسانة القانونية لضمان الوقاية والحماية الشاملة للأشخاص المسنين

ويتضمن هذا المحور هدف استراتيجي واحد ثمانية تدابير موزعة كالتالي:

المحور الرابع: تطوير التشريعيات والقوانين الداعمة لحقوق الأشخاص المسنين: ويتضمن هدفين استراتيجيين و8 تدابير

الهدف الاستراتيجي الأول: تقوية الإطار القانوني والتنظيمي للنهوض بأوضاع المسنين
صياغة إطار قانوني لحماية الأشخاص المسنين
استكمال إصدار النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية
بلورة إطار قانوني لأسر استقبال الأشخاص المسنين
إخراج النص التنظيمي المتعلق بتطبيق المادة 118 من القانون 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض
ضمان حماية قانونية للفاعلين مقدمي خدمات الرعاية المنزلية لفائدة الأشخاص المسنين داخل الأسر
الهدف الاستراتيجي الثاني: تتبع تنفيذ القوانين ورصد إكراهات التطبيق
رصد وتقييم التحديات التي تعيق تطبيق القوانين لدعم حقوق الأشخاص المسنين
توفير الآليات والمستلزمات المؤسساتية والتواصلية لمتابعة تنفيذ أحكام القوانين الحمائية للأشخاص المسنين

المحاور العرضانية: تتضمن 12 تدبير

أولا: تطوير المعرفة والرصد وتتبع وتقييم السياسات
1. إنجاز تقارير سنوية وموضوعاتية ومسوحات ميدانية كمية وكيفية حول قضايا الأشخاص المسنين
2. تشجيع ودعم البحث العلمي حول قضايا الشيخوخة وتشجيع الطلبة والباحثين لإجراء بحوث ودراسات وتداريب في الجمعيات التي تعنى بالمسنين
3. بلورة قاعدة معطيات حول المسنين المغاربة بالمهجر
4. تطوير الدراسات الوبائية حول محددات وأسباب الأمراض التي تصيب المسنين
5. وضع وتطوير مؤشرات ديمغرافية واجتماعية تتوافق مع معايير ومؤشرات التقييم والتصنيف الدولي
ثانيا: تكوين الفاعلين ورقمنة التدخلات والخدمات 7 تدابير
6. إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين لفائدة العاملين بمؤسسات الاجتماعية للأشخاص المسنين ورقمنة التكوين
7. تعميم وحدات التكوين في طب الشيخوخة بمختلف كليات الطب
8. تكوين وتحفيز الشباب للتخصص في التكفل بالأشخاص المسنين فاقدي الاستقلالية
9. تعزيز مهنة المساعدين المنزليين (أو المساعدين الشخصيين) من خلال الاعتراف بخبراتهم وتكوينهم (الأولي والمستمر)
10. تعزيز التكوين (الأولي والمستمرّ) في مجال طب الشيخوخة للمهنيين الصحيين (أي الأطباء، والمتخصصين في علم الشيخوخة، والممرّضين، والممرّضين المساعدين، وعلماء النفس، والأطباء النفسانيين، والمعالجين النفسيين الحركيين، والمعالجين المهنيين، والمساعدين الاجتماعيين، إلخ)
11. تكوين أطر مختصة في مجال حماية الأشخاص المسنين من العنف وسوء المعاملة
12. تقوية قدرات الجمعيات الفاعلة في مجال حماية ورعاية الأشخاص المسنين

مقترح آليات حكامة الخطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة

إن خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة ترتكز على أهداف وتدابير عملية وقطاعية متكاملة صيغت وفق منظور شمولي ومندمج لتوفير رعاية شاملة للمسنين.

وهذه الصيغة الشمولية والمندمجة تستلزم تعزيز آليات لمتابعة وتقييم مراحل تنفيذ التدابير والأهداف المقررة في الخطة.

وتجدر الإشارة الى أن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة هي القطاع الحكومي الذي يقوم بتنسيق السياسة الحكومية والجهود القطاعية المبذولة لفائدة الأشخاص المسنين والى جانب الوزارة تقوم قطاعات أخرى بمجهودات لحماية ورعاية الأشخاص المسنين.

تتجلى حكامة خطة العمل الوطنية في تتبع تنفيذ إجراءاتها وتدابيرها من خلال منظومة ترتكز على آليات مؤسساتية تعمل وفق مقاربة تشاركية عرضانية ترابية تهدف إلى التنسيق بين قطاعي، الذي يعزز الالتقائية بين مختلف المتدخلين والفاعلين الأساسيين في المجال على الصعيدين الوطني والجهوي، وذلك من خلال إحداث لجنة وزارية، ولجنة بين قطاعية، ولجان جهوية بهدف الإشراف وتتبع التنزيل والتقييم لتحقيق الأثر المتوخى والمبني على النتائج.

مقترح أجهزة الحكامة لخطة العمل الوطنية

اللجنة التقنية بين وزارية

- تنفيذ وتتبع مخططات العمل السنوية المتعلقة بتفعيل خطة العمل ونسبة الإنجاز؛
- تحديد ودراسة الإشكالات والمعيقات المرتبطة بالتنفيذ؛
- تتبع تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية؛
- إعداد ورفع تقارير دورية وتقارير سنوية حول تفعيل خطة العمل والبرامج

ومخططـات العمـل المتعلقـة بهـا إلـى اللجنـة الوزاريـة؛

- وضع توصيات ومقترحات ورفعها للجنة الوزارية؛
- إنجاز تقييم نصف مرحلي وتقييم نهائي لخطة العمل.

اللجان الجهوية:

في إطار المقاربة المجالية، تحدث لجان جهوية على مستوى المملكة بهدف:

- السـهر علـى تتبـع تنفيـذ تدابيـر وإجـراءات خطـة العمـل علـى المسـتوى الترابـي جهويـا وإقليميـا ومحليا؛
- وضـع مخططـات عمـل جهويـة تراعـي التوجهـات الاسـتراتيجية والمبـادئ العامـة لخطـة العمـل مـع الأخـذ بعيـن الاعتبـار الخصوصيـات المحليـة؛
- إنجاز تقارير دورية حول نسب الإنجاز، وكذا معيقات التنزيل؛
- رفع توصيات ومقترحات ذات الصلة؛
- وضع آليات التتبع والتقييم على المستوى الجهوي.

مهام وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة:

- تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية؛
- التنسيق بين القطاعات الحكومية؛
- تنظيم اجتماعات اللجنة التقنية بين-الوزارية؛
- إعداد التقارير الدورية المتعلقة بتتبع حصيلة الإنجاز؛
- إعداد التقرير السنوي؛
- اقتراح جدول أعمال اجتماع اللجنة الوزارية؛
- التنسيق مع اللجان الجهوية.

وزارة التضامن والإدماج الإجتماعي والأسرة
47، شارع بن سينا أكدال الرباط
www.social.gov.ma